



جَمْعِيَّة مَصَارِف لِبْنَان

ASSOCIATION OF BANKS IN LEBANON



النشرة الشهرية

حزيران / ٢٠٢٣

MONTHLY BULLETIN

JUN / 2023

## إيضاح

إن وجهات النظر المعروضة في هذه النشرة تمثل آراء موقعيها ولا تعكس بالضرورة  
الموقف الرسمي لجمعية مصارف لبنان

٤

التقرير الإقتصادي

٢٤

أبحاث ودراسات

٢٧

أخبار إقتصادية محلية

٣١

أخبار مصرفية محلية

٣٢

صحافة متخصصة أجنبية



## الوضع الإقتصادي العام نيسان ٢٠٢٣

٢٠٢٣ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه. مع الإشارة إلى أن استخدام الشيكات يعود بجزء كبير منه إلى عمليات الحسم وتسديد التسليفات. كما أن عدداً من الشيكات لا يدخل غرف المقاصة بل تتم التسوية مباشرة داخل المصرف المعني. وللعلم يسمح التعميم ١٦٥ الصادر في نيسان ٢٠٢٣ بتبادل شيكات صادرة عن حسابات Fresh بالليرة اللبنانية وبالดอลลาร์ الأميركي لاستعمالها مجدداً في العمليات التجارية والمالية، على أن يبدأ العمل به ابتداءً من أول حزيران ٢٠٢٣.

## أولاً- الوضع الاقتصادي العام الشيكات المتقاصة

في نيسان ٢٠٢٣، بلغت قيمة الشيكات المتقاصة بالليرة اللبنانية ٣٠٧٧ مليار ليرة مقابل ٥٦٤٦ مليار ليرة في الشهر الذي سبق و٢٦٢١ مليار ليرة في نيسان ٢٠٢٢، وارتفعت بنسبة ٦٣,٩% في الثلث الأول من العام ٢٠٢٣ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٢. وبلغت قيمة الشيكات المتقاصة بالعملة الأجنبية ١٣٣ مليون دولار مقابل ٤٨٤ مليون دولار و١٠٧٦ مليون دولار في الأشهر الثلاثة على التوالي، وتراجعت بنسبة ٥٨,٥% في الثلث الأول من العام

## جدول رقم 1 تطور الشيكات المتقاصة في الثلث الأول من السنوات 2023-2020

2023	2022	2021	2020	
				الشيكات بالليرة
140	373	564	1084	- العدد (آلاف)
17963	10963	8849	10014	- القيمة (مليار ليرة)
128307	29391	15690	9238	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
				الشيكات بالعملة الأجنبية
52	361	693	1111	- العدد (آلاف)
1688	4070	7959	12381	- القيمة (مليون دولار)
32462	11274	11485	11144	- متوسط قيمة الشيك (دولار)

المصدر : مصرف لبنان

## حركة الاستيراد

في كانون الأول ٢٠٢٢ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الواردات السلعية ١٢٥١ مليون دولار مقابل ١٥٨٤ مليون دولار في الشهر الذي سبق و١٢٦٩ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢١. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد بلغت ١٩٠٥٣ مليون دولار وازدادت بنسبة ٣٩,٧% في العام ٢٠٢٢ بالمقارنة مع العام الذي سبق، في حين سجلت الكميات المستوردة تراجعاً بنسبة ٤,٨%. وتوزعت الواردات السلعية في العام ٢٠٢٢ بحسب نوعها

كالاتي: احتلت المنتجات المعدنية المركز الأول وشكلت حصتها ٢٩,٣% من المجموع، تلتها الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (١٢,٩%)، فمعدات النقل (١٠,٥%)، ثم المعادن الثمينة من ذهب والماس ومجوهرات (٨,٨%)، ثم منتجات الصناعة الكيماوية (٦,١%). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في العام ٢٠٢٢، حلت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصتها ١٤,٠% من مجموع الواردات، لتأتي بعدها تركيا (١٢,٧%)، فاليونان (٩,٥%)، ثم إيطاليا (٥,٦%)، فالولايات المتحدة الأمريكية (٥,١%).



## جدول رقم 2

### الواردات السلعية في السنوات 2019-2022

%	نسبة التغير، 2021/2022	2022	2021	2020	2019	
	39,7+	19053	13641	11310	19239	الواردات السلعية (مليون دولار)
	%4,8-	11540	12124	13475	19351	الواردات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

### حركة التصدير

في كانون الأول ٢٠٢٢ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الصادرات السلعية ٢٧٢ مليون دولار، مقابل ٢٧٤ مليون دولار في الشهر الذي سبقه و٦١٦ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢١. وتراجعت قيمة الصادرات السلعية إلى ٣٤٩٢ مليون دولار وبنسبة ١٠,٢٪ في العام ٢٠٢٢ بالمقارنة مع العام الذي سبق.

وتوزعت الصادرات السلعية في العام ٢٠٢٢ بحسب نوعها كالآتي: احتلت المعادن الثمينة من ذهب والماس

ومجوهرات المركز الأول وبلغت حصتها ٢١,٦٪ من مجموع الصادرات، تلتها المعادن العادية ومصنوعاتها (١٤,٠٪)، ثم منتجات صناعة الأغذية (١١,٢٪)، ثم اللدائن والمطاط ومصنوعاتها (١١,١٪)، ثم منتجات الصناعة الكيماوية (١٠,٦٪). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في العام ٢٠٢٢، نذكر: الإمارات العربية المتحدة التي احتلت المرتبة الأولى وبلغت حصتها ٢١,٤٪ من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها سورية (١٠,٢٪)، ثم مصر (٤,٨٪)، فالعراق (٤,٦٪)، ثم سويسرا (٤,٥٪).

## جدول رقم 3

### الصادرات السلعية في السنوات 2019-2022

%	نسبة التغير، 2021/2022	2022	2021	2020	2019	
	10,2-	3492	3887	3544	3731	الصادرات السلعية (مليون دولار)
	0,7+	1780	1768	1889	1677	الصادرات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

### الحسابات الخارجية

- في كانون الأول ٢٠٢٢ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغ عجز الميزان التجاري ٩٧٩ مليون دولار مقابل عجز قدره ١٣١٠ ملايين دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة ٦٥٣ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢١. وتوسّع عجز الميزان التجاري بشكل كبير إلى ١٥٥٦١ مليون دولار في العام ٢٠٢٢ مقابل عجز قدره ٩٧٥٤ مليون دولار في العام الذي سبق، أي بزيادة نسبتها ٦٠٪. ويعود ذلك إلى الارتفاع الملحوظ في قيمة الاستيراد، بفعل ارتفاع الأسعار

في الأسواق العالمية، وعمليات التخزين لبعض السلع ما قبل الرفع المتكرّر للدولار الجمركي وغيرها.  
- في نيسان ٢٠٢٣، ارتفعت الموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية بقيمة ٦٢ مليون دولار، نتجت عن ارتفاع كلّ من صافي موجودات المصارف والمؤسسات المالية بقيمة ١٦ مليون دولار وصافي موجودات مصرف لبنان بقيمة ٤٦ مليون دولار. وكانت الموجودات الخارجية الصافية قد تراجعت بقيمة ٤٦٤ مليون دولار في آذار ٢٠٢٣.



ألف م ٢ في الشهر الذي سبق و١٠٣٧ ألف م ٢ في كانون الأول ٢٠٢١. وبذلك، تكون مساحات البناء قد حافظت في العام ٢٠٢٢ تقريباً على المستوى ذاته المسجل في العام ٢٠٢١ كما يظهره الجدول أدناه.

#### قطاع البناء

- في كانون الأول ٢٠٢٢ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت مساحات البناء المرخص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال ٦٣٠ ألف متر مربع (م) مقابل ٧٩١

#### جدول رقم 4

#### تطور مساحات البناء المرخص بها في السنوات 2019-2022

2022	2021	2020	2019	
9575	9554	5478	6081	مساحات البناء الإجمالية (ألف م2)

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

#### قطاع النقل الجوي

في نيسان ٢٠٢٣، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي ٤٤٢٩ رحلة، وعدد الركاب القادمين ٢٨١٦٨٥ شخصاً وعدد المغادرين ٢٥٩٩٩١ شخصاً والعابرين ٨٧٥ شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة ٢٧٢٨ طناً مقابل ١٨١٨ طناً للبضائع المشحونة. وفي الثلث الأول من العام ٢٠٢٣ وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق، ازداد كل من عدد الرحلات بنسبة ٢٠,٧٪، وحركة القادمين بنسبة ٢٦,٨٪، وحركة المغادرين بنسبة ٢٧,٩٪، في حين تراجعت حركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة ٢,٧٪.

- في كانون الأول ٢٠٢٢ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجل العقاري ١٧٨,١ مليار ليرة مقابل ٢٤٨,٢ مليار ليرة في الشهر الذي سبقه و١٧٥,٨ ملياراً في تشرين الثاني ٢٠٢١، وازدادت هذه الرسوم بنسبة ٣٢,٥٪ في العام ٢٠٢٢ بالمقارنة مع العام الذي سبقه. - على صعيد كميات الإسمنت المسلمة، فقد بلغت ١٧٤ ألف طن في كانون الثاني ٢٠٢٣، شأنه في الشهر الذي سبقه مقابل ١٠٨ آلاف طن في كانون الثاني ٢٠٢٢. وبذلك تكون هذه الكميات قد سجلت ارتفاعاً نسبته ٦٠,٦٪ في الشهر الأول من العام ٢٠٢٣ قياساً على الشهر الأول من العام ٢٠٢٢.

#### جدول رقم 5

#### حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصّة الميديل ايست منها في الثلث الأول من العامين 2022 و 2023

التغير، %	2023	2022	
+20,7	16736	13870	حركة الطائرات (عدد)
	44,8	36,4	منها: حصّة الميديل ايست، %
+26,8	925780	729965	حركة القادمين (عدد)
	42,6	37,4	منها: حصّة الميديل ايست، %
+27,9	976747	763619	حركة المغادرين (عدد)
	43,6	37,2	منها: حصّة الميديل ايست، %
-56,8	3693	8545	حركة العابرين (عدد)
-2,7	17571	18066	حركة شحن البضائع (طن)
	26,3	23,6	منها: حصّة الميديل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

## حركة مرفأ بيروت

في آذار ٢٠٢٣، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت ١٢٤ باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه ٤٠٢٩٩٠ طناً والمشحونة ٦٨٥٩٧ طناً، وعدد المستوعبات المفرغة ١٢٧٥٦ مستوعباً. وفي الفصل الأول من العام ٢٠٢٣ وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق، انخفض كل من حجم البضائع المشحونة بنسبة ١٠,٥٪، وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة ٧,١٪، في حين ازداد كل من عدد البواخر بنسبة ٨,١٪ وحجم البضائع المفرغة بنسبة ٣,٥٪.

## مؤشر أسعار الاستهلاك

في نيسان ٢٠٢٣، ارتفع مؤشر الأسعار في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي بنسبة ٨,٦٪ قياساً على الشهر الذي سبق وبنسبة ٩٦,٩٪ قياساً على كانون الأول ٢٠٢٢، وبلغت

نسبة زيادته ٢٦٨,٨٪ قياساً على نيسان ٢٠٢٢.

## بورصة بيروت

في نيسان ٢٠٢٣، بلغ عدد الأسهم المتداولة في سوق بيروت ٣١٥٤٤٧ سهماً بقيمة تداول إجمالية قدرها ١٧,٣ مليون دولار مقابل تداول ١٠٧٧٥٣١ سهماً بقيمة إجمالية قدرها ٥٧,٨ مليون دولار في الشهر الذي سبق (٢١٢٤٨٨٤ سهماً بقيمة ٣٠,٤ مليون دولار في نيسان ٢٠٢٢). على صعيد آخر، بلغت الرسملة السوقية ١٩٢٩٦ مليون دولار مقابل ١٨٨٩٠ مليون دولار و١٠٥٩٤ مليون دولار في نهاية التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي نيسان ٢٠٢٣، استحوذت شركة سوليدير بسهميها «أ» و«ب» بنسبة ٩٩,٢٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، مقابل ٠,٦٪ للقطاع المصرفي و٠,٢٪ للقطاع الصناعي.

## الملحق الإحصائي الوضع الإقتصادي العام

### تبادل لبنان التجاري مع الخارج في العام 2022

الصادرات السلعية			الواردات السلعية		
النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد	النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد
21.4	747	الإمارات العربية المتحدة	14.0	2675	الصين
10.2	356	سورية	12.7	2419	تركيا
4.8	168	مصر	9.6	1820	اليونان
4.6	160	العراق	5.6	1062	ايطاليا
4.5	156	سويسرا	5.1	968	الولايات المتحدة الأمريكية
4.2	146	قطر	3.6	686	الإمارات العربية المتحدة
3.7	130	تركيا	3.5	665	ألمانيا
3.0	106	كوريا	3.3	631	سويسرا
2.9	102	الولايات المتحدة الأمريكية	3.1	591	الهند
2.7	96	الأردن	2.8	529	مصر
2.5	86	الكويت	2.0	374	قبرص
2.3	79	اليونان	1.8	347	اسبانيا
2.1	73	ساحل العاج	1.8	343	الإتحاد الروسي
1.7	58	بنغلادش	1.8	335	المملكة المتحدة
1.6	56	كونغو	1.7	319	أوكرانيا
1.5	53	البرازيل	1.6	310	المملكة العربية السعودية
26.3	920	دول أخرى	26.1	4979	دول أخرى
<b>100.0</b>	<b>3492</b>	<b>مجموع الصادرات السلعية</b>	<b>100.0</b>	<b>19053</b>	<b>مجموع الواردات السلعية</b>

المصدر: إدارة الجمارك

صافي الموجودات الخارجية في القطاع المالي  
مليون دولار

2023			2022			2021	2020	2019	2018	الشهر/العام
المصارف المالية	مصرف لبنان والمؤسسات المالية	المجموع	المصارف المالية	مصرف لبنان والمؤسسات المالية	المجموع					
(461.5)	(200.6)	(260.9)	(353.0)	255.9	(609.0)	(410.6)	(157.9)	(1379.7)	236.9	كانون الثاني
2099.7	2340.5	(240.8)	(601.8)	(182.6)	(419.2)	(340.6)	(347.4)	(550.1)	(71.6)	شباط
(463.5)	(135.1)	(328.4)	(518.5)	(30.0)	(488.5)	(95.9)	(556.8)	(75.1)	(363.5)	آذار
62.3	15.8	46.5	(229.4)	33.0	(262.3)	(546.0)	(240.6)	(1300.0)	(575.0)	نيسان
			(402.3)	(116.5)	(285.8)	(180.7)	(887.7)	(1881.6)	1203.5	أيار
			(474.1)	254.2	(728.3)	(238.3)	(295.8)	(204.3)	(638.5)	حزيران
			(207.7)	13.0	(220.7)	38.7	(3046.4)	72.5	(548.9)	تموز
			(314.3)	155.1	(469.4)	(592.8)	(1968.0)	(578.5)	(408.1)	أب
			48.5	(112.6)	161.2	784.6	(2107.7)	(58.5)	(146.1)	أيلول
			192.8	(184.9)	377.6	(154.4)	(380.0)	(197.9)	(1810.4)	تشرين الأول
			(354.4)	(260.0)	(94.4)	159.9	(214.4)	1142.8	(953.9)	تشرين الثاني
			17.1	22.5	(5.4)	(384.4)	(348.1)	(840.8)	(747.5)	كانون الأول
1237.0	2020.6	(783.6)	(3197.1)	(152.9)	(3044.2)	(1960.5)	(10550.8)	(5851.2)	(4823.1)	المجموع العام

المصدر : مصرف لبنان

ملاحظة: يُعزى التغير في صافي الموجودات الخارجية للمصارف في شباط ٢٠٢٣ بشكل أساسي إلى انخفاض المطلوبات الخارجية للمصارف بالليرة اللبنانية عند تقييمها بالدولار الأميركي بسبب اعتماد سعر صرف رسمي جديد بلغ ١٥٠٠٠ ليرة لبنانية / دولار أميركي منذ أول شباط ٢٠٢٣.

مساحات البناء (م<sup>٢</sup>)  
كانون الأول 2021 - كانون الأول 2022

المحافظات	Dec-21	النسبة (%)	Dec-22	النسبة (%)
بيروت	8793	0.85	15550	2.47
جبل لبنان	359135	34.63	191976	30.49
البقاع	75496	7.28	73836	11.73
الشمال (1)	37592	3.63	4818	0.77
الشمال (2)	250259	24.13	71107	11.29
الجنوب	203126	19.59	179238	28.47
النيطية	102517	9.89	93049	14.78
المجموع	1036918	100.00	629574	100.00

المصدر : نقابتا المهندسين في بيروت والشمال.



حركة مطار بيروت الدولي  
نيسان 2022 - نيسان 2023

الشهر	الطائرات			الركاب				المجموع		
	هبوط	اقلع	المجموع	وصول	مغادرة	المجموع	مرور	العام	استيراد	تصدير
نيسان 22	1803	1806	3609	215229	180829	396058	2143	398201	2509	2350
نيسان 23	2215	2214	4429	281685	259991	541676	875	542551	2728	1818
التغير %	22.9	22.6	22.7	30.9	43.8	36.8	-59.2	36.3	8.7	-22.6

المصدر : مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت  
أذار 2022 - آذار 2023

التغير %	أذار 2023	أذار 2022	
25.3	124	99	عدد البواخر
12.3	402990	358846	البضائع المفرغة (طن)
-13.3	68597	79118	البضائع المشحونة (طن)
-7.3	12756	13760	المستوعبات المفرغة
136.2	5316	2251	عدد السيارات المستوردة
-	غ.م	9500	الإيرادات (ألف د.أ.)

المصدر : إدارة واستثمار مرفأ بيروت



## ثانياً - آخر التطورات في المالية العامة والدين العام المالية العامة

في كانون الأول ٢٠٢١، سجّلت المالية العامة فائضاً بقيمة ٦١١ مليار ليرة بعد فائض قيمته ١٦٨ مليار ليرة في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة ٤٥ مليار ليرة في كانون الأول ٢٠٢٠). وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) المعطيات التالية:

- ارتفاع المبالغ الإجمالية المقبوضة إلى ٢٠٢٦٣ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ من ١٥٣٤٢ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠، أي بمقدار ٤٩٢١ مليار ليرة وبنسبة ٣٢,١٪. في التفاصيل، ارتفعت كلّ من الإيرادات الضريبية بقيمة ٤٧٦٣ مليار ليرة وغير الضريبية بقيمة ٣٥٣ مليار ليرة مقابل تراجع مقبوضات الخزينة بقيمة ١٩٥ مليار ليرة. على صعيد الإيرادات الضريبية، فقد تأثرت إلى حدّ كبير بارتفاع العائدات من الضريبة على القيمة المضافة (+٢٩٤٥ مليار ليرة) نتيجة ارتفاع الأسعار، كما ارتفعت العائدات من الضريبة على الأرباح (+١٣٣٠ مليار ليرة) وإيرادات الجمارك (+٢٥٦ مليار ليرة) والرسوم العقارية (+١٩٨ مليار ليرة) مقابل انخفاض قيمة الضريبة على الفوائد (-٨٨٣ مليار ليرة).

- انخفاض المبالغ الإجمالية المدفوعة إلى ١٨٠٦٦ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ من ١٩٤٢٥ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠، أي بقيمة ١٣٥٩ مليار ليرة وبنسبة ٧٪. ونتج ذلك من

انخفاض خدمة الدين العام بقيمة ٢٩٣ مليار ليرة (من ٣١٠٦ مليارات ليرة في عام ٢٠٢٠ إلى ٢٨١٣ مليار ليرة في عام ٢٠٢١). تجدر الإشارة إلى أن الحكومة اللبنانية أعلنت التوقّف عن تسديد سندات اليوروبندز (أساس وقسيمة) في آذار ٢٠٢٠ وأن معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة، التي انخفضت جميعها بين آذار ونيسان ٢٠٢٠، بقيت مستقرّة منذ ذلك الوقت. كذلك، انخفضت النفقات الأولية، أي من خارج خدمة الدين بقيمة ١٠٦٦ مليار ليرة (إلى ١٥٢٥٣ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ مقابل ١٦٣١٩ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠)، وقد تراجعت التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة ٥٨٤ مليار ليرة والنفقات على حساب موازنات سابقة بقيمة ٨٢٥ مليار ليرة.

- وبذلك، يكون الرصيد المالي العام قد حقّق فائضاً بقيمة ٢١٩٧ مليار ليرة في عام ٢٠٢١ بعد عجز بقيمة ٤٠٨٣ مليار ليرة في عام ٢٠٢٠، وبلغت نسبته +١٢,٢٪ من مجموع المدفوعات مقابل -٢١,٠٪ في العامين المذكورين على التوالي.

- وحقّق الرصيد الأولي فائضاً مقداره ٥٠٠٩ مليارات ليرة في العام ٢٠٢١ مقابل عجز مقداره ٩٧٧ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠. ويتبيّن من الجدول أدناه أن خدمة الدين انخفضت قياساً على المقبوضات الإجمالية عند مقارنتها في العامين ٢٠٢٠ و٢٠٢١.

### جدول رقم 1

#### تطور بعض النسب الهئية المتعلقة بخدمة الدين العام

2021	2020	
15,6	16,0	خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية
13,9	20,2	خدمة الدين العام/المقبوضات الإجمالية

مصدر المعلومات: وزارة المالية

٨٩١٠٠ مليار ليرة مقابل ٨٩٥٤٣ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق (٨٩٧٢٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢). وبذلك، تكون هذه المحفظة انخفضت بقيمة ٦٢٤ مليار ليرة في الثلث الأول من العام ٢٠٢٣.

#### سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية نيسان ٢٠٢٣، بلغت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات ٣ أشهر، ٦ أشهر، ١٢ شهراً، ٢٤ شهراً، ٣٦ شهراً، ٦٠ شهراً، ٨٤ شهراً، ١٢٠ شهراً، ١٤٤ شهراً و١٨٠ شهراً)



## جدول رقم 2

توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

المجموع	180 شهراً	144 شهراً	120 شهراً	84 شهراً	60 شهراً	36 شهراً	24 شهراً	12 شهراً	6 أشهر	3 أشهر	ك 1
100,00	1,58	3,43	38,52	21,23	19,29	6,21	4,65	4,41	0,46	0,23	2022
100,00	1,58	3,44	38,60	20,85	17,87	6,14	5,64	4,29	1,08	0,51	آذار 2023
100,00	1,59	3,45	38,79	20,90	17,51	5,84	5,66	4,60	1,13	0,52	نيسان 2023

المصدر: بيانات مصرف لبنان

بالليرة ٩١٥٣٩ مليار ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، مسجلة ارتفاعاً بقيمة ٦٢٨ مليار ليرة قياساً على نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، حيث بلغت ٩٠٩١١ مليار ليرة. وتوزعت على المكتتبين كالتالي:

ويتبين من الجدول أعلاه أنه لم يُسجل تغيير يُذكر في توزع حصص فئات السندات من مجموع المحفظة بالليرة اللبنانية بين نهاية آذار ونهاية نيسان ٢٠٢٣. بلغت القيمة الفعلية (تتضمن الفوائد المتراكمة غير المستحقة) للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية

## جدول رقم 3

توزع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين (القيمة الفعلية - نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

ك 2023 2	ك 2022 1	ك 2021 1	
15303	15317	20900	المصارف
%16,7	%16,8	%22,5	الحصة من المجموع
57022	57403	58002	مصرف لبنان
%62,3	%63,1	%62,4	الحصة من المجموع
610	625	443	المؤسسات المالية
%0,7	%0,7	%0,5	الحصة من المجموع
17905	17153	13021	المؤسسات العامة
%19,6	%18,9	%14,0	الحصة من المجموع
699	413	581	الجمهور
%0,8	%0,5	%0,6	الحصة من المجموع
<b>91539</b>	<b>90911</b>	<b>92947</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: مصرف لبنان

مقابل ٦٢,٣% لمصرف لبنان و ٢١,٠% للقطاع غير المصرفي.

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغت حصة المصارف ١٦,٧% من إجمالي محفظة سندات الخزينة بالليرة



### الدين العام

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية ٩١٧٩٥ مليار ليرة، بارتفاع نسبته ٠,٧٪ قياساً على نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. وانخفضت حصة المصارف في تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية إلى ١٦,٩٪ في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ مقابل ١٧,١٪ في نهاية العام ٢٠٢٢، وانخفضت كذلك حصة مصرف لبنان (إلى ٦٢,١٪ مقابل ٦٣,٠٪)، في حين ارتفعت حصة القطاع غير المصرفي (إلى ٢٠,٩٪ مقابل ١٩,٩٪ نتيجة زيادة اكتتابات المؤسسات العامة بسندات الخزينة بالليرة) في نهاية التاريخين على التوالي.

### سندات الخزينة اللبنانية بالعملة الأجنبية

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدّرة بالعملة الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتراكمة زائد المتأخرات) ما يوازي ٣٩٤٨٥ مليون دولار مقابل ٣٩٢٤٨ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢ و ٣٦٥٢٢ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢١. وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغت محفظة المصارف التجارية بسندات اليوروبوندز (صافية من المؤونات) ٢٩٠٠ مليون دولار مقابل ٢٩٣٤ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢ و ٤٤١٩ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٢١.

### جدول رقم 4

### مصادر تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

ك 2023	ك 2022	ك 2021	
16,9	17,1	22,7	المصارف في لبنان
62,1	63,0	62,2	مصرف لبنان
20,9	19,9	15,1	القطاع غير المصرفي
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

نسبته ٠,٦٪. تُعزى الزيادة إلى تراكم المتأخرات عن دفع الأساس والفوائد على سندات اليوروبوندز، إذ وصلت قيمة هذه المتأخرات إلى ١٤٤٣٢ مليون دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ مقابل ١٤٢٢٨ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٢.

وفي ما يخص تمويل الدين المحرّر بالعملة الأجنبية، لم يسجل توزع مصادر التمويل تغييراً يُذكر بين نهاية العام ٢٠٢٢ ونهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، حيث شكّلت حصة حَمَلَة سندات اليوروبوندز ٩٥,٠٪ مقابل ٣,٨٪ للمؤسسات المتعدّدة الأطراف و ١,١٪ للحكومات و ٠,١٪ لمصادر أخرى.

وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغ الدين العام المحلي الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، ٦٣٠٨٨ مليار ليرة مقابل ٦٤٧٢٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، مسجلاً انخفاضاً نسبته ٢,٥٪ في الشهر الأول من العام ٢٠٢٣، إذ ارتفعت ودائع القطاع العام لدى الجهاز المالي من ٢٦٤٤٥ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٢ إلى ٢٨٧٠٧ مليارات ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣.

وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالعملة الأجنبية ٤١٥٧٤ مليون دولار مقابل ٤١٣٣٧ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢١، أي بارتفاع

جدول رقم 5 - مصادر تمويل الدين المحرر بالعملات الأجنبية  
(نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

ك 2023	ك 2022	ك 2021	
1,1	1,1	1,3	الحكومات
3,8	3,9	3,8	المؤسسات المتعددة الأطراف
95,0	94,9	94,8	خطة سندات يوروبونذ
0,1	0,1	0,1	مصادر خارجية أخرى
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

الملحق الإحصائي  
آخر التطورات في المالية العامة والدين العام

المالية العامة (مليار ليرة)  
في العامين 2020 و 2021

التغير	بالقيمة	2021	2020	مليار ليرة
بالنسبة (%)				الإيرادات الإجمالية
32.08	4921	20263	15342	
-7.00	-1359	18066	19425	النققات الإجمالية
-9.43	-293	2813	3106	منها خدمة الدين العام
-6.53	-1066	15253	16319	الإنفاق خارج خدمة الدين العام
		2197	-4083	الرصيد الكلي
		5010	-977	الرصيد الأولي
		12.2	-21.0	الرصيد الكلي/النققات (%)

المصدر : وزارة المالية

توزع سندات الخزينة حسب المكتتبين في نهاية الفترة  
مليار ليرة

النسبة (%)	ك 23-2	النسبة (%)	ك 22-1	النسبة (%)	ك 22-2	البيان
16.7	15303	16.8	15317	20.7	18850	المصارف
62.3	57022	63.1	57403	64.0	58255	مصرف لبنان
0.7	610	0.7	625	0.5	428	المؤسسات المالية
19.6	17905	18.9	17153	14.1	12869	المؤسسات العامة
0.8	699	0.5	413	0.6	571	الجمهور
100.0	91539	100.0	90911	100.0	90973	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

الدين العام في نهاية الفترة  
مليار ليرة

النسبة (%)	ك23-2	النسبة (%)	ك22-1	النسبة (%)	ك22-2	النسبة (%)	ك20-1	
100.0	91795	100.0	91169	100.0	91278	100.0	93247	الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية (مليار ل.ل.)
62.1	57022 0	63.0	57403 0	63.8	58255 0	62.2	58002 0	مصرف لبنان قروض سندات خزينة
16.9	15559 15303 256	17.1	15575 15317 258	21.0	19155 18850 305	22.7	21200 20900 300	المصارف سندات خزينة قروض للمؤسسات العامة
20.9	19214 699 17905 610	20.0	18191 413 17153 625	15.2	13868 571 12869 428	15.1	14045 581 13021 443	آخرون (سندات) الجمهور المؤسسات العامة المؤسسات المالية
100.0	41573	100.0	41337	100.0	38754	100.0	38515	الدين المحرر بالعملة الاجنبية (مليون دولار أمريكي)
5.0	2062	5.0	2062	5.1	1979	5.1	1962	مؤسسات التنمية والحكومات
95.0	39512	95.0	39275	94.9	36774	94.9	36553	غيرها
	28707		26445		17944		19238	ودائع القطاع العام (مليار ليرة)

المصدر : مصرف لبنان

بموجب التعميم ١٦١ والشروط المتاحة بحصول هذه التطورات.

تراجعت التسليفات للقطاع الخاص بالليرة لدى المصارف إلى ١٣٦٩٣ مليار ليرة في نهاية نيسان ٢٠٢٣ بالمقارنة مع ١٤٣٢٠ مليار ليرة في نهاية آذار ٢٠٢٣ و ١٤٩٠٦ مليارات ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، في استمرار للمنحى القائم منذ بداية الأزمة.

ثالثاً: أبرز التطورات المصرفية والنقدية في شهر نيسان

٢٠٢٣

• الودائع والتسليفات بالليرة

ازدادت ودائع القطاع الخاص بالليرة لدى المصارف إلى ٥٦٨٠٠ مليار ليرة في نهاية نيسان ٢٠٢٣، مقابل ٥٢٣٩٧ مليار ليرة في نهاية آذار ٢٠٢٣ و ٤٥٣٧٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. وقد ساهمت عمليات صيرفة





أبرز مكوّنات الكتلة النقدية بالليرة M2، إلى ٥٤٢٧٤ مليار ليرة في نهاية نيسان ٢٠٢٣، مقارنةً مع ٥٣٧٤٨ مليار ليرة في نهاية آذار ٢٠٢٣، مقابل ٧٣٥١٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢.

وإزدادت قيمة الكتلة النقدية بالليرة M2، والتي تتضمّن النقد في التداول والودائع تحت الطلب والودائع الادّخارية العائدة للقطاع الخاص المقيم لدى الجهاز المصرفي إلى ١٠٨١٣٧ مليار ليرة في نهاية نيسان ٢٠٢٣ مقارنةً مع ١٠٣٨٣٨ مليار ليرة في نهاية آذار ٢٠٢٣، مقابل ١١٦٥٨٣ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢.



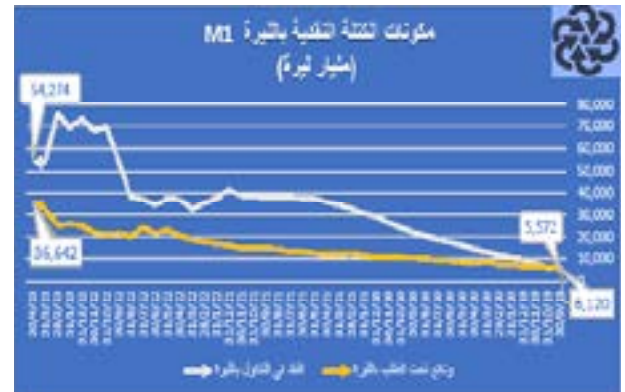
٧,٧ مليارات للقطاع الخاص المقيم و١,٢ مليار دولار للقطاع الخاص غير المقيم، بالمقارنة مع ٩,٠ مليارات دولار في نهاية آذار ٢٠٢٣ و١٠,٢ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. وتجدر الإشارة إلى أن مصرف لبنان فرض، بموجب التعميم الوسيط رقم ٦٥٦ الصادر بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٣ أن يسدّد المقترض غير المقيم دينه بالدولار النقدي ابتداءً من الأول من شباط ٢٠٢٣.



وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة قد تراجعت إلى ٢٤,١٪ في نهاية نيسان ٢٠٢٣. وتتوزّع باقي الودائع بالليرة بين سندات خزينة وإيداعات لدى مصرف لبنان بالليرة.

• تراجعت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالليرة قليلاً إلى ١٢١٠٤ مليارات ليرة في نهاية نيسان ٢٠٢٣، مقابل ١٢١٤٢ مليار ليرة في نهاية آذار ٢٠٢٣ و١٢٧٠٧ مليارات ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢.

• الكتلة النقدية بالليرة ارتفعت بعض الشيء قيمة النقد في التداول بالليرة، أحد



• الودائع والتسليفات بالعملة الأجنبية تراجعت وودائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية لدى المصارف قليلاً إلى ٩٣,٩ مليار دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٣، مقابل ٩٤,١ مليار دولار في نهاية آذار ٢٠٢٣ و٩٥,٦ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢.

تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف للقطاع الخاص بالعملة الأجنبية بشكل بسيط إلى حوالي ٨,٩ مليارات دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٣، موزعة بين





المطبقة لإحتساب الخسائر المتوقعة من التوظيفات في سندات الخزينة بالعملة الأجنبية إلى ٧٥% (من ٤٥%).

- ارتفعت قليلاً ودائع المصارف لدى المصارف المراسلة إلى ٤,٢ مليارات دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٣، مقابل ٤,١ مليارات دولار في نهاية آذار ٢٠٢٣، كما ارتفعت قليلاً التزامات المصارف تجاه مؤسسات مالية غير مقيمة إلى ٣,٣ مليارات دولار مقابل ٣,٢ مليارات دولار في التاريخين المذكورين.

وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالعملة الأجنبية إلى الودائع بالعملة الأجنبية قد بلغت ٩,٥% في نهاية نيسان ٢٠٢٣.

- استقرت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالعملة الأجنبية، صافية من المؤونات، على ٢,٨ مليار دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٣ شأنها في نهاية آذار ٢٠٢٣، مقابل ٢,٩ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. تجدر الإشارة إلى أنه استناداً إلى التعميم الوسيط رقم ٦٤٩ الصادر في تشرين الثاني ٢٠٢٢، ارتفعت النسبة



للدولار الواحد)، على ٨٤,٧ مليار دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٣ كما في نهاية الشهر الذي سبقه.

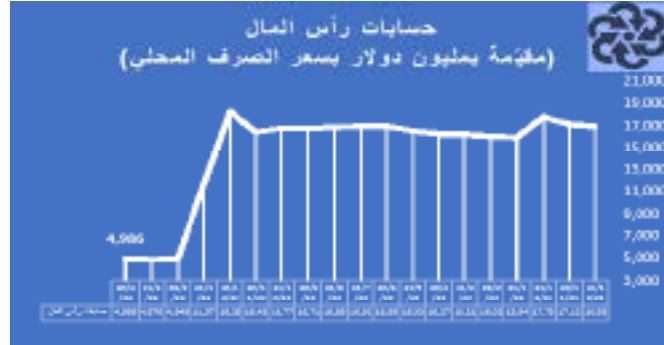
- استقرت ودائع المصارف التجارية (بالليرة وبالعملة الأجنبية) لدى مصرف لبنان، مقيمة على أساس سعر الصرف الرسمي (١٥٠٠٠ ليرة





مليارات دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٣، مقابل ٤,٩ مليارات دولار في نهاية آذار ٢٠٢٣.

• بلغت حسابات رأس المال، مقيّمةً على أساس سعر الصرف الرسمي (١٥٠٠٠ ليرة للدولار الواحد)، ٥,٠



## القطاع المصرفي

في نهاية شباط ٢٠٢٣، وصل عدد فروع المصارف التجارية داخل لبنان إلى ٧٦٩ فرعاً، وتراجع عدد العاملين في القطاع المصرفي إلى ١٥٥٣٧ شخصاً.

• بقيت القيم الثابتة المادية، مقيّمةً على أساس سعر الصرف الرسمي (١٥٠٠٠ ليرة للدولار الواحد)، شبه مستقرّةً على ١,٩ مليار دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٣، شأنها في نهاية آذار ٢٠٢٣.  
• عدد فروع المصارف التجارية وعدد العاملين في



مصدر المعلومات في هذا القسم : مصرف لبنان

الفعالية على فئات السندات بالليرة المُصدّرة في شهر نيسان ٢٠٢٣، وجاءت على النحو التالي: ٣,٥٠٪ لفئة الثلاثة أشهر، ٤,٠٠٪ لفئة الستة أشهر، ٤,٥٠٪ لفئة السنة، ٥,٥٠٪ لفئة الثلاث سنوات، ٦,٠٠٪ لفئة الخمس سنوات و٦,٥٠٪ لفئة السبع سنوات.

## معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية شباط ٢٠٢٠ (آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة عن توقّفها عن دفع جميع سندات اليوروبندز)، بلغ

## معدلات الفوائد

### معدّلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية نيسان ٢٠٢٣، بقيت الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية شبه مستقرّةً إذ بلغت ٦,٣٥٪ مقابل ٦,٣٦٪ في نهاية الشهر الذي سبق (٦,٤٢٪ في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢). وفي نهاية نيسان ٢٠٢٣، بلغ متوسط عمر المحفظة ١١٨١ يوماً (٣,٢٤ سنوات) مقابل ١٢٠٣ أيام (٣,٣٠ سنوات) في نهاية الشهر الذي سبق و١٢٧٥ يوماً (٣,٥٠ سنوات) في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. على صعيد آخر، استقرّت معدلات الفائدة



أو المجدّدة بالليرة إلى ٣,٠٧٪ مقابل ٥,٦١٪ و ٦,٠١٪ في الأشهر الثلاثة المذكورة على التوالي. على صعيد آخر، انخفض معدل الفائدة على العمليات بين المصارف بالليرة لمدة استحقاق يوم واحد والمنقّذة عبر شركة لبنان المالية إلى ١٣,٢٠٪ مقابل ١٨,٨٩٪ في آذار ٢٠٢٣، علماً أنه لم تجر أية عملية في شهر نيسان ٢٠٢٢. ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

معدل الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds) ٧,٣٨٪ وبلغ متوسط عمر المحفظة ٧,٨٤ سنوات.

#### الفوائد المصرفية على الليرة

في نيسان ٢٠٢٣، انخفض متوسط الفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة اللبنانية إلى ٠,٥٩٪ مقابل ٠,٦٣٪ في الشهر الذي سبق (٠,٨٨٪ في نيسان ٢٠٢٢)، كما انخفض متوسط الفائدة على التسليفات الجديدة

### جدول رقم ١ تطور الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%)

نيسان 2023	آذار 2023	نيسان 2022	
0,59	0,63	0,88	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
3,07	5,61	6,01	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
13,20	18,89	-	المتوسط المنقل للفائدة بين المصارف

المصدر : مصرف لبنان

٤,٠٤٪ و ٦,١١٪ في التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي. وفي نيسان ٢٠٢٣، ارتفع متوسط معدل ليبور على الدولار الأميركي لثلاثة أشهر إلى ٥,٢٦٪ مقابل ٥,٠٥٪ في الشهر الذي سبق (١,١١٪ في نيسان ٢٠٢٢). ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

#### الفوائد المصرفية على الدولار

في نيسان ٢٠٢٣، بقي متوسط الفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار لدى المصارف في لبنان شبه مستقرّ وبلغ ٠,٠٨٪ مقابل ٠,٠٧٪ في الشهر الذي سبق (٠,١٥٪ في نيسان ٢٠٢٢)، وانخفض متوسط الفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالدولار إلى ٢,٤٦٪ مقابل

### جدول رقم ٢ تطور الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

نيسان 2023	آذار 2023	نيسان 2022	
0,08	0,07	0,15	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
2,46	4,04	6,11	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
5,26	5,05	1,11	متوسط معدل ليبور لثلاثة أشهر

المصدر : مصرف لبنان

## سوق القطع

في نيسان ٢٠٢٣، افتتح سعر الصرف على منصّة صيرفة بـ ٨٨٠٠٠ ليرة للدولار الواحد وأقفل على ٨٦٥٠٠ ليرة وبلغ متوسطه الشهري ٨٦٨٩٣ ليرة. وفي السوق الموازية، سلك الدولار المنحى التراجعي إذ أقفل على سعر ٩٧٠٠٠ ليرة للدولار الواحد بعد أن كان افتتح بحوالي ١٠٧٠٠٠ ليرة للدولار، وبلغ متوسطه الشهري ٩٧٧٣٠ ليرة.

## موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية

بلغت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية ١٤٤٦٧ مليون دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٣ مقابل ١٤٤٢٠ مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و١٦٢٦٣ مليون دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٢. فتكون هذه الموجودات قد انخفضت بمقدار ٧٢٧ مليون دولار في الثلث الأول من العام ٢٠٢٣ مقابل انخفاضها بقيمة ١٥٧٥ مليون دولار في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٢.





الملحق الإحصائي  
التطورات المصرفية والنقدية

الميزانية المجهّزة للمصارف التجارية كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	نيسان-22	ك1-22	آذار-23	نيسان-23
<b>الموجودات</b>				
<b>الموفورات</b>	<b>170501</b>	<b>165536</b>	<b>1281571</b>	<b>1283894</b>
- أوراق نقدية	3992	6552	11079	12998
- ودائع لدى مصرف لبنان	166510	158984	1270492	1270896
<b>ديون على القطاع الخاص المقيم</b>	<b>33997</b>	<b>27150</b>	<b>131429</b>	<b>128469</b>
- بالليرات اللبنانية	15377	13778	13217	12697
- بالعملات الأجنبية	18620	13372	118212	115772
<b>ديون على القطاع العام</b>	<b>22751</b>	<b>17383</b>	<b>55000</b>	<b>54831</b>
منها: سندات بالليرة	15678	12707	12142	12104
سندات بالعملات	6810	4423	42274	42137
ديون مختلفة	263	253	584	590
<b>موجودات خارجية</b>	<b>16595</b>	<b>15184</b>	<b>133733</b>	<b>135689</b>
- قروض على غير المقيمين	4079	3078	18565	18806
- قروض على مصارف غير مقيمة	6112	6333	61950	63074
- موجودات خارجية أخرى	4014	3757	34570	34748
نقد وودائع لدى مصارف مركزية غير مقيمة	1658	1213	11995	12325
محفظه الأوراق المالية للقطاع الخاص غير المقيم	733	804	6654	6736
<b>القيم الثابتة</b>	<b>7866</b>	<b>20690</b>	<b>50520</b>	<b>50613</b>
محفظه القطاع الخاص من الأوراق المالية	3022	4210	51315	52814
<b>موجودات غير مصنفة</b>	<b>4741</b>	<b>4699</b>	<b>23619</b>	<b>28321</b>
<b>المجموع</b>	<b>259472</b>	<b>254853</b>	<b>1727187</b>	<b>1734631</b>
<b>المطلوبات</b>				
<b>ودائع القطاع الخاص المقيم</b>	<b>157080</b>	<b>154248</b>	<b>1142203</b>	<b>1142707</b>
- ودائع بالليرة	39522	42336	49237	52748
- ودائع بالعملات الأجنبية	117558	111912	1092966	1089959
<b>ودائع القطاع العام</b>	<b>5678</b>	<b>7055</b>	<b>16914</b>	<b>16823</b>
<b>ودائع القطاع الخاص غير المقيم</b>	<b>36115</b>	<b>35270</b>	<b>322182</b>	<b>323009</b>
- بالليرات اللبنانية	3056	3038	3159	4052
- بالعملات الأجنبية	33059	32233	319023	318957
<b>التزامات تجاه المصارف غير المقيمة</b>	<b>6678</b>	<b>6501</b>	<b>48552</b>	<b>49314</b>
سندات دين	352	417	4590	4392
<b>أموال دائمة</b>	<b>24528</b>	<b>27569</b>	<b>73134</b>	<b>74788</b>
- أموال خاصة	23005	20925	64265	65863
- الرأسمال المساند	1523	6644	8869	8925
<b>مطلوبات غير مصنفة</b>	<b>29042</b>	<b>23793</b>	<b>119612</b>	<b>123597</b>
<b>المجموع</b>	<b>259472</b>	<b>254853</b>	<b>1727187</b>	<b>1734631</b>

المصدر : مصرف لبنان

\*ابتداءً من ٢٠٢٣/٢/١، أصبح سعر الصرف الرسمي ١٥٠٠٠ ل.ل./دولار بدلاً من ١٥٠٧,٥ ل.ل./دولار.

## وضعية مصرف لبنان كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	نيسان-22	ك1-22	آذار-23	نيسان-23
<b>الموجودات</b>				
<b>الموجودات الخارجية :</b>	44789	40777	417577	420339
- ذهب	26609	25102	273399	274382
( مقيم بملايين د.أ)	(17651)	(16651)	(18227)	(18292)
- عملات أجنبية	18180	15675	144178	145956
( مقيمة بملايين د.أ)	(12060)	(10398)	(9612)	(9730)
<b>ديون على القطاع الخاص</b>	401	342	348	339
<b>سلفات للمصارف التجارية</b>	18394	16159	14902	14733
<b>سلفات لمصارف متخصصة ومؤسسات مالية</b>	1693	1830	1798	1784
<b>سلفات للقطاع العام **</b>	0	0	248255	248279
<b>فروقات القطع *</b>			528255	526873
<b>محفظة الأوراق المالية</b>	69653	67849	139784	138181
<b>القيم الثابتة</b>	444	431	446	454
<b>أصول من عمليات تبادل ادوات مالية</b>	18081	18081	18081	18081
<b>موجودات غير مصنفة</b>	97738	140508	150847	162532
<b>المجموع</b>	<b>251192</b>	<b>285977</b>	<b>1520293</b>	<b>1531594</b>
<b>المطلوبات</b>				
<b>النقد المتداول خارج مصرف لبنان</b>	41151	80171	64914	67336
<b>ودائع المصارف التجارية</b>	161375	153275	1314365	1315419
<b>ودائع المصارف المتخصصة والمؤسسات المالية</b>	2935	2645	10928	10823
<b>ودائع القطاع الخاص</b>	45	369	1498	1760
<b>التزامات تجاه القطاع العام</b>	15466	19341	79535	86397
<b>فروقات قطع</b>	19711	19131	0	0
<b>التزامات خارجية</b>	2198	2495	25655	25668
( مقيمة بملايين د.أ)	(1458)	(1655)	(1710)	(1711)
<b>التزامات خاصة طويلة الأجل</b>	90	90	0	0
<b>الأموال الخاصة</b>	5319	5296	10729	10729
<b>مطلوبات غير مصنفة</b>	2901	3162	12668	13460
<b>المجموع</b>	<b>251192</b>	<b>285977</b>	<b>1520293</b>	<b>1531594</b>

المصدر : مصرف لبنان

\* ابتداءً من ٢٠٢٣/٢/١، أصبح سعر الصرف الرسمي ١٥٠٠٠ ل.ل./دولار بدلاً من ١٥٠٧,٥ ل.ل./دولار.  
 \*\* استناداً إلى المادتين ٨٥ و٩٧ من قانون النقد والتسليف واللتين تنصان على كون مصرف لبنان هو مصرف القطاع العام والعميل المالي له، قام مصرف لبنان منذ نهاية العام ٢٠٠٧ بتسديد مدفوعات عن الدولة اللبنانية بالعملات الأجنبية من احتياطياته وذلك ريثما تقوم الدولة بسداد هذه المبالغ بالعملة الأجنبية لاحقاً.  
 لقاء هذه المدفوعات، تم تخصيص قيمة موازية بالليرة اللبنانية بمثابة ضمانة نقدية وفقاً لمعدل صرف مقداره ١٥٠٧,٥ ليرة لبنانية للدولار الواحد. وهكذا كان مجموع ودائع القطاع العام المقيم بالليرة اللبنانية لغاية تاريخ ٢٠٢٣/١/٣١ يفوق الرصيد التراكمي الصافي للمبالغ المسددة عن الدولة بالعملات الأجنبية، ما أدى إلى رصيد صافي دائن لمجموع ودائع القطاع العام في جهة «المطلوبات».  
 وبعد أن تم بتاريخ ٢٠٢٣/٠٢/٠١ اعتماد معدل صرف ١٥٠٠٠ بدلاً من ١٥٠٧,٥، أصبح الرصيد التراكمي الصافي للمبالغ المسددة عن الدولة بالعملات الأجنبية يفوق قيمة الضمانة النقدية، فنتج عن ذلك «صافي مدين» لصالح مصرف لبنان، ما استوجب إظهار ما يوازي بالليرة اللبنانية رصيد المدفوعات الصافي التراكمي ضمن بند تسليفات للقطاع العام جهة «الموجودات».



## تطور الكتلة النقدية وشبه النقدية

(بمليارات ل.ل.)

البيان	نيسان-22	ك1-22	آذار-23	نيسان-23
<b>الكتلة النقدية M1</b>	<b>57729</b>	<b>98780</b>	<b>86633</b>	<b>90916</b>
- النقد في التداول	37137	73514	53748	54274
- ودائع تحت الطلب بالليرة	20592	25266	32885	36642
<b>الكتلة شبه النقدية</b>	<b>137473</b>	<b>130423</b>	<b>1116275</b>	<b>1113309</b>
- ودائع أخرى بالليرة	19344	17802	17204	17220
- ودائع بالعملة الأجنبية	118129	112620	1099071	1096089
<b>سندات دين</b>	<b>232</b>	<b>369</b>	<b>4063</b>	<b>3968</b>
<b>النقد وشبه النقد</b>				
- بالليرات اللبنانية M2	77073	116583	103838	108137
- بالليرات والعملة M3	195434	229572	1206971	1208194
- اجمالي الوفورات النقدية M4= M3+سندات الجمهور	210175	247761	1226545	1227788
<b>عناصر التغطية :</b>				
<b>ديون صافية على الخارج</b>	<b>21959</b>	<b>18197</b>	<b>222029</b>	<b>224310</b>
- الموجودات بالذهب	26609	25102	273399	274382
- الموجودات بالعملة الأجنبية	(4650)	(6905)	(51369)	(50072)
<b>وضعية القطاع العام المدينة</b>	<b>44475</b>	<b>31711</b>	<b>794457</b>	<b>785641</b>
- ديون صافية على القطاع العام	64186	50842	266202	258768
- فروقات القطع	(19711)	(19131)	528255	526873
<b>ديون على القطاع الخاص</b>	<b>37106</b>	<b>30038</b>	<b>142281</b>	<b>139332</b>
- بالليرات اللبنانية	17130	15449	14856	14314
- بالعملة الأجنبية	19976	14589	127426	125018
<b>مطلوبات أخرى من الجهاز المصرفي (صافية)</b>	<b>91894</b>	<b>149625</b>	<b>48203</b>	<b>58911</b>
<b>المجموع</b>	<b>195434</b>	<b>229572</b>	<b>1206971</b>	<b>1208194</b>

المصدر : مصرف لبنان

\*ابتداءً من ٢٠٢٣/٢/١، أصبح سعر الصرف الرسمي ١٥٠٠٠ ل.ل./دولار بدلاً من ١٥٠٧,٥ ل.ل./دولار.

متوسطات أسعار صرف بعض العملات الأجنبية في سوق بيروت  
نيسان ٢٠٢٣

العملة	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الدولار الأميركي	15000.00	15000.00	15000.00	15000.00
الفرنك السويسري	16355.90	16916.66	16677.93	16748.55
الجنيه الاسترليني	18507.00	18781.50	18673.61	18681.00
الين الياباني	110.57	114.27	112.30	110.57
الدولار الكندي	10977.75	11224.18	11112.31	10977.75
الدولار الأسترالي	9874.50	10126.50	10018.82	9874.50
اليورو	16269.00	16572.00	16444.71	16485.00

المصدر : مصرف لبنان

أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية والذهب إزاء الدولار الأميركي

العملة	آذار-23				نيسان-23			
	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الجنيه الاسترليني	1.18	1.24	1.21	1.23	1.24	1.26	1.25	1.26
الين الياباني	130.73	137.36	133.68	132.86	131.32	136.30	133.49	136.30
الفرنك السويسري	0.91	0.94	0.93	0.92	0.81	0.91	0.89	0.89
اليورو	1.05	1.09	1.07	1.09	1.09	1.11	1.10	1.10
أونصة الذهب	1813.43	1994.01	1915.42	1969.48	1014.90	2040.02	1951.58	1989.78

المصدر : Bloomberg.com



## نقاط التشابه والاختلاف بين أزمة لبنان وأزمة اليونان

إعداد : مديرية الدراسات والإحصاء في جمعية مصارف لبنان

وبدأت الأزمة الفعلية في اليونان في العام ٢٠٠٩ مع التخوّف من الوصول إلى حالة عدم السداد، ما جعل الاستدانة من الخارج أصعب. وفي العام ٢٠١٠، وصلت ديون اليونان إلى أكثر من ٣٥٥ مليار يورو، أي ما نسبته حوالي ١٤٧,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ولم تعد قادرة على سداد ديونها فعلياً. ما اضطر الحكومة اليونانية عندها إلى الاستعانة بالمجتمع الدولي، فوافقت الترويكا، التي ضمت كلاً من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي والمصرف المركزي الأوروبي، على منح اليونان ٢٨٠ مليار يورو. وقد وضعت السلطات اليونانية ١٤ إجراءً تقشّفيًا بين ٢٠١٠ و٢٠١٧، منها رفع معدّل الضريبة على القيمة المضافة (TVA)، وخفض الإنفاق وإصلاح نظام التقاعد وغيرها، ما ألحق ضرراً هائلاً بالطبقة المتوسطة والعمّال والمزارعين. وفي العام ٢٠١٢، حصلت اليونان على أموال إضافية مع تطبيق رزمة أخرى من الإصلاحات. ومع ذلك، أعلنت رسمياً التوقّف عن دفع جزء من دين مستحقّ لصندوق النقد الدولي في العام ٢٠١٥. علماً أن معظم الدين الخارجي اليوناني كانت تحمله مصارف أوروبية، خصوصاً المصارف الألمانية. أمّا المصارف اليونانية فلم تكن تحمل إلا ٢٠٪ من الدين العام.

إذاً، من أبرز عوامل الانهيار في اليونان الارتفاع الكبير في الدين العام، حيث وصلت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٨١٪ في العام ٢٠١٤ نتيجة الاستدانة المفرطة من الحكومات المتعاقبة، شجّعها المقرضون من القطاع الخاص في الخارج، لاسيّما المصارف الألمانية والفرنسية، مع الاعتقاد أنه لن يكون تخلف عن الدفع في منطقة اليورو. ومن عوامل الانهيار الأخرى، التهرّب الضريبي والنظام التقاعدي الذي يشكّل عبئاً مستداماً على الموازنة العامة، كما الاحتكار في بعض القطاعات. وقد قامت الحكومة اليونانية بضبط الإنفاق، وإعادة النظر في التقدّمات التي كانت تمنحها لموظفي القطاع العام،

يعيش لبنان اليوم أسوأ أزمة مالية واقتصادية على الإطلاق. وكلّما أتينا على ذكر هذه الأزمة، نذكر أزمات متشابهة مرّت بها بلدان عدّة، ومنها التجربة اليونانية. أين أوجه التشابه والاختلاف بين اليونان ولبنان؟ نسترجع أولاً باقتضاب أسباب الأزمة في اليونان مع الإجراءات المتخذة لمواجهتها، لنقارنها بعد ذلك مع أوجه التشابه والاختلاف مع الأزمة في لبنان. منذ الثمانينات، راكمت اليونان ديناً عاماً مع سياسات مالية واقتصادية غير فعّالة وعانت من معدلات تضخم وعجوزات مالية وتجارية مرتفعة ومن أزمات سعر الصرف قبل انضمامها إلى منطقة اليورو. ففي وقت كانت النفقات الحكومية ترتفع، كانت الإيرادات العامة تتخفّف، فضلاً عن زيادة التهرّب الضريبي والاقتصاد غير الرسمي.

وانخفضت معدلات الفائدة العالمية إلى حدّ كبير ما سمح لليونان بالمزيد من الاستدانة لخدمة النفقات المتزايدة دون توقّف. وافتقرت الإحصاءات في اليونان إلى الشفافية إذ كانت تجمّل أرقامها للانضمام إلى منطقة اليورو.

في العام ٢٠٠٨، كانت اليونان من بين البلدان الأشدّ تضرراً من الأزمة الاقتصادية العالمية. ومع ارتفاع أسعار النفط حينها، ارتفعت إلى حدّ كبير أسعار الموادّ الأولية وباقي الأسعار على العموم وتراجع النشاط الاقتصادي المحلي، وترافق ذلك مع تراجع القطاع السياحي اليوناني الذي كان من أبرز القطاعات الداعمة للناتج المحلي، إذ تُعدّ اليونان من أبرز الدول التي تستقطب السياح الذين يصل عددهم إلى قرابة ٣٢ مليون شخص سنوياً، كما ترافق مع ارتفاع معدل البطالة وزيادة الهجرة وعدم تمكّن بعض الأسر من تسديد ديونها إضافة إلى أمور أخرى. وبات من الصعب صرف رواتب العاملين في القطاع العام، في موازاة ارتفاع الدين العام وعجز الموازنة.



### نقاط التشابه والاختلاف

ثمّة أوجه تشابه واضحة بين اليونان ولبنان وأبرزها تراكم العجوزات العامة ونسبة الدين العام للناتج المحلي المرتفعة والتي تُعتبر من أعلى النسب عالمياً، والعجز التجاري إلى جانب الهدر وضعف الإنتاجية وتلاشي المنافسة مع سيطرة الاحتكارات وانتشار التهرب الضريبي وضعف الجباية، فضلاً عن الطلب الكثيف للمودعين لسحب أموالهم من المصارف التي أغلقت أبوابها للحدّ من عمليات السحب، بالإضافة إلى تخلف البلديّن عن الدفع وسداد التزاماتهما الدولية وغياب المحاسبة.

أمّا من أوجه الاختلاف، فنذكر أنّ لبنان كان من البلدان الأقلّ تضرراً من الأزمة العالمية مع تدفّق حجم مهمّ من الإيداعات النقدية إلى المصارف اللبنانية. من جهة أخرى، تتمتع اليونان بعملية سياسية سلسة نسبياً ومؤسسات عامة جيدة لطالما افتقر إليها لبنان. وعلى الرغم من عيوب الدولة اليونانية إلاّ أن الخدمات العامة الأساسية، بما فيها الكهرباء والماء والصحة والنقل العام متوفرة على العموم. في حين أنّ هذه الخدمات بدائية ومتقطّعة في لبنان. ترتبط اليونان بمنظومة العملة الموحّدة التي تضمّ بلدان عدّة وتخضع سياستها النقدية لقرارات المصرف المركزي الأوروبي وليس للسلطة المحلية، بينما كان اقتصاد لبنان يعتمد على سياسة تثبيت سعر صرف الليرة مقابل الدولار الأميركي، ولم يعد الوضع قابلاً للاستمرار فانهارت الليرة. وباعتماد اليونان الأورو كعملة، لم تُصَب بتدهورها على غرار الليرة اللبنانية التي خسرت أكثر من ٩٥٪ من قيمتها في السوق الموازية ما أدّى إلى فقدان قيمة الودائع والرواتب بالعملة المحلية وخلق التضخم والقضاء على تعويضات التقاعد.

تمّ التوقيع على تفاهم بين اليونان والدائنين قبل مرور ستة أشهر من وقوع الأزمة، فيما مرّت ثلاث سنوات ونصف السنة على الأزمة في لبنان ولم يحصل بعد توقيع تفاهم حسن نية مع الدائنين. وفيما وضعت اليونان ضوابط على السحوبات النقدية مباشرة بعد الأزمة، لم يتوصّل المجلس النيابي اللبناني حتى تاريخه إلى إقرار قانون الكابيتال كونترول.

كما زادت معدل الضريبة على القيمة المضافة بشكل كبير، وعمدت إلى خصخصة الكثير من القطاعات، باعتبار أن اليونان هي إحدى دول الاتحاد الأوروبي التي تراقب الشفافية المتّبعة في عمليات الخصخصة. في ما يتعلّق بالمصارف اليونانية، كانت مرسملة بطريقة ملائمة على الرغم من الأزمة المالية في العام ٢٠٠٨. وبعد الأزمة، تمّت إعادة رسملة المصارف الكبيرة من خلال صندوق مالي عام دوره المحافظة على استقرار النظام المصرفي. وحصلت الحكومة اليونانية في المقابل على أسهم في هذا الصندوق. أمّا المصارف الصغيرة، فتّمّت إعادة رسملتها من خلال تمويل جزئيّ لمستثمرين عالميين من القطاع الخاص.

ومنذ الإشارات الأولى لحصول أزمة في النظام المصرفي اليوناني، تم ضبط حركة الرساميل. وأقفلت الحكومة المصارف لمدة ٢٠ يوماً مطلع الأزمة لإفساح المجال لوضع رقابة على التحويلات إلى الخارج والسحوبات النقدية. واستمرّ ضبط حركة الرساميل لأربع سنوات، تمّ تخفيفه تدريجياً لحين إلغائه في أول أيلول ٢٠١٩. لم تخرج اليونان من برنامج الإنقاذ المشار إليه إلاّ بعد ١٠ سنوات، حيث عاد الاقتصاد اليوناني إلى الانتعاش. وقد ساعدت قطاعات الصناعة والتصدير والسياحة على هذه الانطلاقة. وتمكّن المودعون اليونانيون من تحصيل كامل ودائعهم. إلاّ أن العودة إلى ما قبل الأزمة يتطلّب مزيداً من الوقت.

فالمعاناة لم تنتهِ بعد، لا سيّما بعد الهجرة التي شهدتها اليونان منذ العام ٢٠١١، وما زالت الديون تلقي بثقلها على المصارف اليونانية، ولا زالت الحكومة تعالج موضوع الدين العام لديها، بالإضافة إلى نسبة الضرائب التي لا تزال تُرهق المواطنين. وفي آب ٢٠١٨، تمّ الإعلان عن نجاح اليونان في إنجاز البرنامج الثالث من المساعدات المالية الخارجية وخروجها من تحت الإدارة الخارجية للمقترضين والدائنين منذ العام ٢٠١٠. وتُعتبر اليونان اليوم دولة نظيفة إدارياً، وهي اتّبع نصائح صندوق النقد الدولي التي يعتبرها البعض قاسية. إلاّ أن الإجراءات التي تمّ اتّخاذها دفعت الاتحاد الأوروبي لتقديم الدعم والمساعدة المادية لبعض القطاعات.

مع صندوق النقد. **أولاً**، موافقة مجلس الوزراء على استراتيجية إعادة هيكلة المصارف. **ثانياً**، موافقة مجلس النواب على تشريع ملائم للإصلاح المصرفي. **ثالثاً**، تقييم كل مصرف على حدة من قبل شركات دولية ذات سمعة طيبة. **رابعاً**، موافقة المجلس النيابي على تعديل قانون السرية المصرفية، **خامساً**، استكمال تدقيق الأصول الأجنبية لمصرف لبنان بناءً على الشروط المرجعية المعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي. **سادساً**، موافقة مجلس الوزراء على استراتيجية متوسطة المدى لإعادة هيكلة المالية العامة والدين العام. **سابعاً**، موافقة البرلمان على مشروع قانون موازنة عام ٢٠٢٢. **ثامناً**، توحيد أسعار الصرف. **تاسعاً**، إقرار قانون لوضع ضوابط على التحويلات الى الخارج والسحوبات النقدية (كابيتال كونترول).

في النهاية، تحدث الأزمات وتتعقد أسبابها كما وتختلف معالجتها. إلا أن المعالجة غابت في لبنان ولا يزال البلد متروكاً منذ ما يزيد على ٣ سنوات ونصف. أما الأسوأ فيمكن في عدم وجود نية جدية للمعالجة السريعة والجذرية.

أخيراً وليس آخراً، فيما حصلت اليونان على مساعدات من الخارج على دفعات، اكتفت الحكومة اللبنانية بتوقيع اتفاق مبدئي مع صندوق النقد الدولي على مستوى الموظفين يقضي بمنح لبنان قرض بقيمة ٣ مليارات دولار على ٤٦ شهراً، يفتح الباب للحصول على مزيد من القروض من جهات مانحة شرط تنفيذ عدداً من الإجراءات الإصلاحية. إلا أن الإصلاحات لا تزال عالقة ولم يتم التوصل إلى صيغة جيدة لخطة إنقاذية والشروع بإصلاح شامل. لم يتمكن النواب حتى تاريخه إلا من إقرار قانون السرية المصرفية والذي يشوبه تحفظات من الصندوق وإقرار قانون موازنة ٢٠٢٢ الذي يعاني من اختلالات عدّة والإعلان عن تغيير تعرفه الكهرباء كبادرة لتحسين الجباية في هذه المؤسسة التي كلفت الخزينة أموالاً طائلة بالدولار الأميركي. والأهم أنه في حين أن المودعين في اليونان حصلوا على كامل ودائعهم، يسترجع اللبنانيون ودائعهم مع Haircut ضخم بسبب تدهور سعر الصرف.

ونذكر أنه ضمن خطة الحكومة للتعافي الاقتصادي والمالي، هناك تسعة إجراءات مسبقة للمباشرة بالاتفاق



كاملاً، من مقيمين ومغتربين فيها. وأهم ما في هذا الإطار، تأمين ثلث مدخول العائلة لتسديد مستحقات القرض شهرياً.

### لبنان الأول عربياً بالفارق بين سعر الصرف الرسمي والموازي

كشف تقرير للبنك الدولي حول «مشكلة سعر الصرف الموازي»، عن أن تدهور الأوضاع الاقتصادية على مدى السنوات القليلة الماضية، والضغط المتزايدة جراء انخفاض قيمة العملات التي تواجهها البلدان النامية، تسبب في ارتفاع عدد البلدان التي لديها أسواق عملات موازية نشطة. وأوضح البنك الدولي أنه خلال الفترة الحالية هناك أسواق عملات موازية نشطة في نحو 25 إقتصاداً، تنتمي إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، وفي 14 إقتصاداً منها على الأقل، يشكل فرق سعر الصرف - الفرق بين السعر الرسمي والسعر الموازي- مشكلة حقيقية، إذ يتجاوز 10%.

وقد تصدر لبنان قائمة الدول العربية، واحتل المركز الثاني في دول المنطقة بعد إيران. إذ يصل الفارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر صرف السوق السوداء في إيران 1192%، وفي لبنان 616,7%، ويبلغ فرق سعر الصرف في اليمن نحو 392%، مقابل نحو 150% في سوريا، ونحو 53,5% في الجزائر، و24,8% في مصر، و6,2% في ليبيا، و2,6% تقريباً في السودان.

إن الجوانب الاقتصادية المرتبطة بأسعار الصرف الموازية واضحة، فهي باهظة التكلفة ومُشوِّشة بدرجة كبيرة لجميع المشاركين في السوق، وترتبط بارتفاع معدلات التضخم، وتعوق تنمية القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي. كما تؤدي إلى انخفاض معدلات النمو. وتعود أسعار الصرف الموازية بالنفع على المجموعة التي يمكنها الحصول على النقد الأجنبي بالسعر المدعوم الذي يدفعه الجميع. ومن ثم، هناك أيضاً ارتباط قوي، إن لم يكن ارتباطاً سببياً، بين وجود أسعار صرف موازية والفساد. وغالباً ما تنشأ أسعار الصرف الموازية في البلدان عندما تلحق المشكلات بميزان المدفوعات. وتدعو سياسات صندوق النقد الدولي إلى معالجة تشوهات أسعار الصرف، لكن التقدم على هذه الجبهة كان محدوداً في العديد من البلدان التي تعاني فوارق واسعة في سعر الصرف. وفي بعض البلدان، شرعت السلطات في عملية توحيد سعر الصرف.

### قرض الإسكان بالدولار الأميركي لذوي الدخل المحدود والمتوسط

باشرت إدارة مصرف الإسكان باستكمال الخطوات الإجرائية المطلوبة لإطلاق حزمة القروض الإسكانية بالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات المعنية. وهي أموال قرض الصندوق العربي والبالغ 50 مليون دينار كويتي، أي ما يعادل 160 مليون دولار أميركي لتنفيذ اتفاقية القرض الموقعة بين الدولة اللبنانية ممثلة بمجلس الإئماء والإعمار والصندوق العربي في 25 نيسان 2019، والتي تأخر تنفيذها بسبب أوضاع البلد الراهنة وانتشار جائحة كورونا.

وفي حزيران 2022، تمّت التحضيرات لإطلاق القروض بالليرة، وهي قروض موزعة على ثلاثة أنواع: قرض سكني بقيمة مليار ليرة لمدة 30 سنة، قرض الترميم بقيمة 400 مليون ليرة لمدة خمس سنوات، وقرض الطاقة الشمسية بـ 200 مليون ليرة لمدة سنتين.

سُدّفع الأموال على ثلاث مراحل، ما يسمح بإعطاء قروض بمعدل 50 ألف دولار لكل قرض. وتكون قيمة القرض لكل مقترض بين 40 ألف دولار لذوي الدخل المحدود و50 ألف دولار لذوي الدخل المتوسط.

وأصبح على مصرف لبنان التسديد لمصرف الإسكان بالدولار بدلاً من الليرة، لا سيما بعد التعميم 165 الذي أصدره المصرف المركزي، والذي ستمكّن المصارف بموجبه من فتح مقاصة بالدولار لدى مصرف لبنان، ويمكن للبنك بذلك التسديد لمصرف الإسكان لدى حسابه في مصرف لبنان، بعملة القرض أي بالدولار، ويسحب مصرف الإسكان بدوره هذه الأموال من مصرف لبنان بالدولار أيضاً. وعن الإطار التنظيمي والتنفيذي لهذه الاتفاقية تبقى الحاجة إلى موافقة مجلس الوزراء.

تجدر الإشارة إلى أن مصرف الإسكان أظهر أداءاً والتزاماً تجاه الصندوق، من خلال عمله على تسديد القروض القديمة المستحقة لدى الصندوق، شهرياً، بالأصول والفوائد.

وعن دخول هذا القرض حيّز التنفيذ، يقدر أن تستغرق الآلية الإدارية لهذا المشروع حوالي 3 أشهر كي يتمكن المواطنون من البدء بالاستفادة منه. ومن أهم الشروط التي سَتطلب ألا تتجاوز الشقة مساحة 150 متر مربع، وأن يتقدّم على هذا القرض حصراً ذوو الدخل المحدود والمتوسط.

كذلك، لا يمكن الحديث عن سقوف معينة لناحية الرواتب لقبول القرض، إنّما يكون القبول بناء على مدخول العائلة

وحذر البنك من أن الإقتصاد النقدي يهدد بالمساس بفعالية السياسة المالية والسياسة النقدية، ويزيد من إمكانية غسل الأموال، فضلاً عن زيادة النشاط الإقتصادي غير الرسمي، والتشجيع على زيادة التهرب الضريبي. واعتبر البنك الدولي أن صناعة السياسات بوضعها الراهن لا تزال تتسم بقرارات مجزأة وغير مناسبة لإدارة الأزمة، مقوضةً لأي خطة شاملة ومنصفة، ما يؤدي إلى استنزاف رأس المال بجميع أوجهه، محدراً من أن التأخير في تنفيذ خطة شاملة للإصلاح والتعافي سيؤدي إلى تفاقم الخسائر.

**القمة المصرفية الإقتصادية الأوروبية-العربية في باريس**  
شكر الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح لـ "الدولة الفرنسية رئيساً وحكومة وقطاعاً مصرفياً، الدعم المعنوي واللوجستي الذي قدمته فرنسا، لإنجاح وتسهيل أعمال القمة المصرفية الإقتصادية الأوروبية-العربية لعام 2023 في باريس التي انطلقت في 25 أيار في فندق the peninsula، برعاية الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، تحت عنوان "نحو علاقات إقتصادية أوروبية - متوسطة مستدامة".

ويحظى التعاون المالي والمصرفي العربي الأوروبي بأهمية بالغة، حيث يساهم في تعزيز العلاقات الإقتصادية بين الدول العربية وأوروبا، ويفتح آفاقاً أوسع للإستثمارات والتجارة. كما يتيح هذا التعاون مشاركة المعرفة ونقل الخبرات وتبادل أفضل الممارسات في قطاعات المال والمصارف، مما يعزز الاستقرار والإبتكار والنمو الإقتصادي. إضافة إلى ذلك، يساهم في تعزيز التكامل المالي والإستثمارات العابرة للحدود، ويدعم التنمية الإقتصادية. وبفضل هذا التعاون، سوف يتم تعزيز العلاقات الثقافية والتجارية بين الشعوب العربية والأوروبية، مما يعزز التفاهم ويعمق التعاون بينها. وفي 26 أيار الماضي، عقد الإتحاد على هامش القمة المصرفية العربية الدولية، مؤتمراً مشتركاً بين مركز الوساطة والتحكيم التابع لإتحاد المصارف العربية وغرفة التجارة الدولية (ICC)، في مقر الأخيرة في باريس.

**لبنان بحاجة الى 3,59 مليارات دولار لمساعدة 3,8 ملايين شخص**  
قَدّرت الأمم المتحدة حاجة لبنان إلى مساعدات بقيمة

إلا أنه غالباً ما ينتهي النهج التدريجي لتوحيد العملات الأجنبية بعدم توحيدها. ويمكن لأسواق أسعار الصرف الموازية أن تقلل بدرجة كبيرة من أثر مشروعات البنك الدولي. وتتمثل إحدى المشاكل الرئيسية في الافتقار إلى أفضل قيمة للمال العام عند تمويل المشروعات التي تتضمن مصاريف بالعملة المحلية. وقد اتخذ البنك الدولي مجموعة من التدابير من أجل الحد من تأثير أسعار الصرف الموازية على عملياته. لبنان على الخارطة السياحية العالمية متنفس في وقت الشدة.

**لبنان على الخارطة السياحية العالمية**  
لبنان مرشح لموقع عضوية المجلس التنفيذي للمنظمة العالمية للسياحة في الشرق الأوسط للأعوام 2023 حتى 2025، كما لاستضافة الدورة التي ستقيمها المنظمة في العام 2024. هناك سعي دائماً على إعادة اجتذاب السائح الأجنبي عامة، والعربي خاصة، إلى ربوع لبنان كوجهة سياحية رئيسية. ولبنان عضو مؤسس وفاعل في منظمة السياحة العالمية منذ العام 1975 ويشارك في فعاليتها ومبادراتها. وهو يتمتع بعضوية كاملة فيها، ما يؤهله لتبوؤ مناصب على مستوى المجلس التنفيذي واللجان الفرعية للمنظمة، لاسيما اللجنة الإقليمية للشرق الأوسط التي يشغل فيها لبنان حالياً منصب نائب أول لرئيس اللجنة الإقليمية للشرق الأوسط للعام 2023. ومشاركة لبنان في مناصب رئيسية في أجهزة ولجان المنظمة العالمية للسياحة أمر أساسي لتفعيل دوره على مستوى القرارات الإقليمية والدولية مع المنظمة، إضافة إلى مشاركته الفعالة في موائمتها، وصولاً إلى تحفيز القطاع السياحي اللبناني للاستفادة من أفضل التجارب الإقليمية والعالمية وتبادل الخبرات مع الدول الأعضاء في المنظمة، ما يساعد في وضع لبنان على الخارطة السياحية العالمية.

**البنك الدولي يحذر من تنامي إقتصاد نقدي بالدولار في لبنان**

حذر البنك الدولي من تنامي إقتصاد نقدي بالدولار في لبنان والذي قدره بنحو 9,9 مليارات دولار أو 45,7% من إجمالي الناتج المحلي، ما يعكس "تحولاً سريعاً نحو المعاملات النقدية بالعملات الصعبة في أعقاب فقدان كامل للثقة بالقطاع المصرفي الضعيف وبالعملة المحلية.

البريطاني فيها. كما طلب إعطاءه معلومات عن الفرص ومجالات الإستثمار في لبنان. وفي نهاية اللقاء، تمّ الإتفاق على التحضير لتوقيع إتفاقية تعاون بين غرفة بيروت وجبل لبنان وغرفة لندن على أن يكون من ضمنها إنشاء مجلس رجال أعمال لبناني بريطاني.

### الصناعة اللبنانية: 6 تحديات و4 توصيات

أعدّ المركز اللبناني للدراسات تقريراً بعنوان "الصناعة في أزمة: كيف يمكن للقطاع أن يستمر؟".

وأشار التقرير الى أنه في السنوات التي سبقت الأزمة الراهنة، بلغ إجمالي عائدات القطاع الصناعي اللبناني حوالي 8,8 مليارات دولار أميركي في العام 2015، أي 17% من الناتج المحلي الإجمالي آنذاك، مسجلاً انخفاضاً من 10,5 مليارات دولار أميركي في العام 2012، ما يشير إلى أثر "ما قبل الأزمة". وتشمل أبرز القطاعات الصناعية الفرعية: الصناعات الغذائية (نحو 19% من إجمالي عدد المؤسسات)، تليها صناعة البلاستيك والمواد الكيميائية (14%)، ثمّ الورق والتغليف والمعادن (11%). في العام 2015، قُدّر عدد العاملين في الصناعة بحوالي 77,700 شخص، أي بنحو 4% من القوى العاملة الإجمالية. تقسّمت حصة قطاع الصناعة في العام 2015 بين الاستهلاك المحلي (83%) والصادرات (17%)، وكان أبرزها في العام 2017 المجوهرات، والماكينات، والمعادن، والأغذية، والمواد الكيميائية.

يواجه الصناعيون تحديات صعبة متعدّدة في لبنان تراوح بين الأسعار الباهظة للطاقة والإختلالات الهائلة في التوازن المالي، لذلك عمد المركز إلى تصنيفها في 6 تحديات هي: تحديات مالية، العمالة والأجور، بنى تحتية متهاكلة، حكومة معطّلة، البعد السياسي وهُدُج إقتصادي هشّ وجاء في تقرير المركز اللبناني للدراسات 4 توصيات تُعتبر مفيدة للصناعات في ظل الأزمة الراهنة وهي: استهداف قطاعات، أنظمة حكومية جديدة، حلول الطاقة، والبنى التحتية والتمويل والترحيب بالتوجهات الناشئة.

الميدل إيست" ثاني أفضل شركة طيران في مطار "هيثرو" أعلنت شركة "طيران الشرق الأوسط - الميدل إيست" في بيان أنها "احتلت بحسب تصنيف NATS، المركز الثاني ضمن لائحة أفضل شركة طيران من حيث الكفاءة في مطار "هيثرو" في المملكة المتحدة.

3,59 مليارات دولار في السنة الحالية، بهدف الإستمرار بتأمين مساعدات إنسانية وتدخّلات لتحقيق الإستقرار ضمن خطة الإستجابة للأزمة عبر مساهمات من المانحين تحت مظلة المنظمات الشريكة الإنسانية والحكومية، وشركاء تنمية. واستخلص التقرير الصادر عن الأمم المتحدة بعنوان «خطة لبنان للإستجابة للأزمة عن العام 2023»، والذي يجمع 118 منظمة شريكة بهدف مساعدة الأشخاص المهمّشين في لبنان، أنّ نحو 3,8 ملايين شخص في لبنان بحاجة لمساعدات.

وبحسب التقرير فإنّ لبنان يستضيف أكبر عدد من اللاجئين للفرد الواحد وبالكيلومتر المربّع في العالم، ما زاد من تفاقم الأزمات الإقتصادية، والمالية، والإجتماعية، والصحية خلال السنوات القليلة الماضية. لغاية تاريخه، إستحصل لبنان على مساعدات بلغت قيمتها 9,3 مليارات دولار أميركي لمساندة اللبنانيين المهمّشين، واللاجئين السوريين، واللاجئين الفلسطينيين، والمؤسسات العامّة تحت إطار خطة لبنان للإستجابة للأزمة. وأشار التقرير الى أنّ الأمم المتحدة تقدّر أنّ حوالي 3,8 ملايين شخصاً في لبنان بحاجة لمساعدات، وسوف يتمّ مساعدة حوالي 3,2 ملايين منهم خلال العام 2023. وستوزّع هذه المساعدات على حوالي 1,5 مليون لبناني مهمّش، و1,5 مليون لاجئ سوري، و180,000 لاجئ فلسطيني، و31,400 لاجئ فلسطيني قادم من سوريا.

### اتفاقية تعاون وإنشاء مجلس أعمال لبناني بريطاني

أجرى رئيس الهيئات الاقتصادية محمد شقير محادثات عبر تقنية الـ ZOOM، مع رئيس غرفة صناعة وتجارة لندن ريتشارد بوج، بمشاركة سفير لبنان في بريطانيا رامي مرتضى، وتمّ البحث في سبل تطوير العلاقات الاقتصادية وتعزيز التعاون والتواصل بين رجال الأعمال في البلدين، وذلك في إطار اهتمام القطاع الخاص اللبناني بالتواصل مع الشركات البريطانية لنقل المعرفة والتكنولوجيا وزيادة التعاون الإقتصادي والتبادل التجاري. واقترح شقير توقيع اتفاقية تعاون بين غرفة بيروت وجبل لبنان وغرفة لندن، كما وجه دعوة لرئيس غرفة لندن لزيارة لبنان لإستكمال المباحثات. من جهته، أبدى بوج إهتماماً كبيراً بتطوير العلاقات وتعزيز التعاون بين القطاع الخاص في البلدين، وطلب تزويده بكل النشاطات الإقتصادية المقبلية التي تنتظم في لبنان للعمل على مشاركة القطاع الخاص



بوشكيان توقيع إتفاقية بين مجموعة "الحتور" في لبنان وجمعية الصناعيين، في مناسبة إعادة افتتاح الـ Mall باسم جديد The Sook Avenue في "هيلتون بيروت حتور" سن الفيل، في إطار إعلان مبادرة دعم خاصة للصناعيين بعنوان "الليرة عنا رح ترجع تحكي" تقوم على تخصيص مساحات واسعة للمنتجات الوطنية في الـ Sook. ووقع الاتفاقية عن شركة Sook عضو مجلس الإدارة وكيل الشركة المحامي ناجي البستاني، وعن جمعية الصناعيين نائب الرئيس زياد بكداش.

وقالت: "جاء في رسالة مطار هيثرو للشركة اللبنانية، أنه بناء على تحليلات "HEATHROW Speed Com-pliance" الصادرة عن شركة NATS، فإن شركة طيران الشرق الأوسط هي ثاني أفضل شركة طيران بين الشركات من ناحية الكفاءة والإمتثال للسرعة في مطار هيثرو".

إعلان مبادرة دعم خاصة للصناعيين بعنوان "الليرة عنا رح ترجع تحكي"  
رعى وزير الصناعة في حكومة تصريف الأعمال جورج



الإستفادة من مفاعيل هذا التعميم، وما زال ما مجموعه 93583 عميل يستفيد من مفاعيل هذا التعميم في شهر أيار 2023، مع العلم أن هذا الرقم قد يتبدل المستقبل في حال قرر عملاء جدد الاستفادة من هذا التعميم. وقد توزعت تلك الحسابات بنسبة %92,92 للمقيمين و%7,08 لغير المقيمين كما توزعت بنسبة %55,12 للذكور و%44,88 للإناث. ويستفيد غير اللبنانيين من 6% من تلك الحسابات. أخيراً، يبلغ رصيد جميع الحسابات الخاصة المتفرعة التي ما زالت قائمة نهاية شهر نيسان 2023 ما مجموعه، 1,049,816,706 دولار أميركي.

**إنتقال مقرّ مصرف الرافدين إلى منطقة سن الفيل**  
انتقل مصرف الرافدين في لبنان من مقرّه في منطقة الحمراء إلى المكاتب التي يملكها والكائنة في منطقة سن الفيل - جدكو سنتر مُقابل كنيسة سانت ريتا. وقد باشر البنك استقبال زبائنه من مقرّه الجديد.

### المستفيدون من التعميم 158

صدر عن مصرف لبنان بياناً، بيّن فيه عدد المستفيدين من التعميم 158 وحجم استفادتهم. مع التذكير أن التعميم 158 يتيح للعملاء سحب 800 دولار فقط من حساباتهم شهرياً، منها 400 دولار فريش و400 دولار نصفها بالليرة اللبنانية نقداً على سعر صرف 15 ألف ليرة ونصفها الآخر بالليرة أيضاً، يتم استخدامها عبر البطاقة المصرفية في نطاق البيع حصراً. فقد بلغ عدد العملاء الذين استفادوا من مفاعيل التعميم الأساسي رقم 158 تاريخ 8 حزيران 2021 ما مجموعه 180976 عميل، حتى نهاية شهر نيسان 2023. وقد بلغ المبلغ الإجمالي المدفوع لهؤلاء العملاء ما يوازي 1,778,604,896 دولار أميركي منها 889,474,488 دولار أميركي، دفعت نقداً مناصفة بين مصرف لبنان والمصارف.

من ناحية أخرى سددت المصارف كامل الرصيد لـ87623 حساباً خاصاً متفرعاً حتى نهاية شهر نيسان 2023، أي ما نسبته %48,42 من مجموع الذين تقدموا بطلب



## حول قياس التقدم الاجتماعي

نتيجة الولايات المتحدة، كما من المحتمل أن تكون جائزة كوفيد-19- قد أضرّت بالتقدّم العالمي بشكل كبير منذ بدايتها. أما المنطقة التي شهدت الزيادة الأكبر في الرفاهية فهي "شرق آسيا والمحيط الهادئ"، بحيث حسّنت مجموعة هذه البلدان درجاتها في مؤشر الأداء الاجتماعي بمتوسط 18 نقطة بين عامي 1990 و2020. وكان السبب الرئيسي وراء ذلك هو صعود الطبقة الوسطى في الصين، الذي يظهر من خلال التحسّن في مؤشرات الاحتياجات الأساسية والتثقيف الصحي. كما شهدت أيضاً منطقة جنوب آسيا تقدماً كبيراً على سبيل المثال، زادت نتيجة مؤشر SPI في الهند بمقدار 16 نقطة على مدى العقود الثلاثة. لكنّ بوتان الصغيرة Bhutan، التي تقع بين الهند والصين، هي التي سجّلت التحسّن الأكبر من بين جميع البلدان في اللائحة، إذ قفزت نتيجتها بمقدار 30 نقطة لأنها زادت بشكل كبير من المخصّصات لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية. وشهدت فنزويلا، التي تقلّص اقتصادها بنسبة 75% منذ العام 2013 أكبر انخفاض بين جميع الدول في تصنيف مؤشر SPI بين عامي 1990 و2020.

وتُظهر تصنيفات مؤشر SPI وبيانات الناتج المحلي الإجمالي أنّ النمو الاقتصادي مهمّ، لكنّه ليس المحدّد الوحيد للتقدّم الاجتماعي. لقد ازداد الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الصين 11 ضعفاً بين عامي 1990 و2010، وخلال الفترة ذاتها، زادت نتيجة الـ SPI بنسبة 45%. في حين حقّقت الهند قفزة مماثلة في تصنيفها، مع ثلث النمو الاقتصادي للصين والولايات المتحدة الأمريكية هي دولة أخرى يتصاحب النجاح الاقتصادي فيها بتدهور في نواحٍ أخرى. على الرغم من أنّ مواطنيها هم الأغنى ضمن مجموعة الدول السبع G7، جاء مؤشر SPI للولايات المتحدة الأدنى في تلك المجموعة. ومنذ العام 2016، انخفض مؤشر SPI بشكل مطرد على الرغم من نمو الاقتصاد الأمريكي بشكل أسرع من البلدان الغنيّة الأخرى. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الدرجات المتدنيّة في فئة "الفرص المتاحة"، والتي تشمل مقاييس التمييز والوصول إلى التعليم المتقدّم. ومما يُثير القلق أنّ أداء الولايات المتحدة الأمريكية يعكس اتجاهاتاً عالمياً وهو أنّ التقدّم في مجال الحقوق الشخصية يتباطأ في جميع أنحاء العالم.

تتمحور هذه المقالة حول صحّة البشريّة، وواقع البلدان بالمقارنة مع بلدان أخرى وقياس مدى التقدّم بين فترة وأخرى. غالباً ما يتم ربط التقدّم الاجتماعي بالناتج المحلي الإجمالي في البلد المعني، لكنّ الأهمّ من ذلك هو كيف يُترجم الرخاء إلى رفاهية. تهدف مجموعة البيانات المنشورة في 24 أيار 2023 من قبل منظمة Social Progress Imperative، وهي منظمة لا تبغي الربح، إلى إظهار ذلك، حيث يتمّ تصنيف البلدان بحسب مدى جودة ما تقدّمه لمواطنيها، باستخدام مقاييس أخرى غير الثروة.

هذه المنظمة ليست الوحيدة التي تقيس التطوّر بطرق أخرى غير احتساب المدخول أو الثروة. فمؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة، على سبيل المثال، يجمع بين الناتج المحلي الإجمالي للفرد مع مقاييس الصحّة والتعليم. لكنّ مؤشر التقدّم الاجتماعي (SPI) يتجنّب الناتج المحلي الإجمالي بشكل كامل. وبدلاً من ذلك، فإنّه يتتبع 52 مؤشراً ويجمعها في ثلاث فئات أو أبعاد، ويُعطي وزناً متساوياً لكلّ من هذه المؤشّرات: الاحتياجات البشرية الأساسية (مثل الغذاء والماء والصرف الصحيّ والمأوى والسلامة الفرديّة)، وأسس التنمية الطويلة الأجل أو الحياة الجيدة (مثل التعليم والرعاية الصحيّة وسلامة البيئة) والفرص المتاحة (بما في ذلك فرص التوظيف والحقوق والحريّات الشخصية). لا تزال النتائج تشير إلى وجود صلة بين الثروة والرفاهية: غالباً ما يعرف المواطنون في البلدان الأغنى مستوى أعلى من التقدّم الاجتماعي، في حين تكون ظروف العيش هي الأسوأ في البلدان الأكثر فقراً. لكنّ البيانات تُظهر أيضاً أنّ الدول التي أحرزت تقدماً كبيراً في بعض المجالات، مثل تلبية الاحتياجات الأساسية، تخذل مواطنيها في مجالات أخرى، لا سيّما في حماية وتوسيع حريّاتهم. ووضعت نتائج مؤشر SPI للعام 2022 النروج في مقدّمة اللائحة، في حين جاء جنوب السودان في أسفل اللائحة. بشكل عام، احتلتّ الدول الأوروبية الغنيّة المراتب الأعلى، في حين جاءت البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء في أدنى المراتب.

في تحليل منفصل، يوضح مؤشر التقدّم الاجتماعي (SPI) كيف تغيّرت الدرجات بين عامي 1990 و2020 (تمّ تجاهل نتائج الأرقام الأخيرة بسبب الاختلافات في منهجيتها). بعد التقدّم السريع في الثمانينيات والتسعينيات، يبدو أنّ التحسّن في رفاهيّة الإنسان قد تباطأت، إذ توقّف التقدّم في بعض المناطق، مثل أميركا اللاتينية وتراجعت



## النماذج الاقتصادية الجديدة والحد من التضخم

على الإنفاق الإستهلاكي للأسر، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. تعود القنوات المباشرة إلى تعيّر معدلات الفائدة قصيرة الأجل، مثل قرارات المستهلكين بتأجيل المشتريات عند ارتفاع هذه المعدلات. أما القنوات غير المباشرة فتنشأ من خلال تأثير معدلات الفائدة المرتبطة بالسياسة النقدية على فوائدها أخرى كفوائد السندات والقروض العقارية وعلى أسعار الأصول كالمساكن والأسهم وعلى توزيع الأرباح والأجور والضرائب الحكومية والتحويلات. ويعتمد الحجم النسبي للقنوات غير المباشرة مقارنةً بالقنوات المباشرة اعتماداً أساسياً على مجمل الميل الهامشي للاستهلاك (-Aggregate Marginal Propen- sity to consume)، الذي يُسهم في قياس إنفاق الأسرة من دخلها الزائد وادخارها أيضاً. في النماذج التقليدية التي تحاول التنبؤ بتأثير السياسة النقدية على المستهلك العادي، يكون الميل الهامشي للاستهلاك ضئيلاً، وبالتالي تكون القنوات غير المباشرة عديمة الأهمية. فعوضاً عن ذلك، صُممت نماذج هانك بطريقة تتناسق مع الأدلة التجريبية على سلوك الاستهلاك والادخار. ويكون فيها مجمل الميل الهامشي إلى الاستهلاك أكبر بنحو 10 مرّات، وبالتالي فإنّ مختلف الآثار غير المباشرة تهيمن على آلية الانتقال.

ماذا يعني ذلك بالنسبة إلى السياسة النقدية؟ بالنظر إلى النماذج القديمة، كان كل ما يحتاج المصرف المركزي إلى معرفته للتنبؤ بالاستجابة إلى الاستهلاك الكلي هو عامل واحد يختصر رغبة المستهلك في تأجيل المشتريات عند ارتفاع معدلات الفائدة. ولكن مع النماذج الكينزية الجديدة، تحتاج المصارف المركزية إلى معلومات أكثر دقة حول الجانب الأسري من الاقتصاد. كما تحتاج إلى صورة كاملة لتوزيع الميل الهامشي للاستهلاك ومصادر الدخل ومكونات الميزانية العمومية للأسر. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ أهمية القنوات غير المباشرة تعني أنّ تعيّر السياسة النقدية يكون من خلال تلك الآليات التي تُسهم في تكوين أسعار السلع والمدخلات والائتمان والمساكن والأسواق المالية. لذلك، تحتاج المصارف المركزية إلى فهم عميق لهيكلية الأسواق، فضلاً عن المؤسسات التي تلعب أدواراً رئيسية في مجالات عدّة كالحكومات المحلية والنقابات والأجهزة التنظيمية.

لا تزال جوانب عدّة من التضخم الحالي غير مفهومة تماماً، بحيث تكون بعض الأسر قد تضرّرت بشدّة في حين أنّ أُسراً أخرى تكاد لا تشعر بآثره، بل ربّما استفادت منه. وكيف تأثرت محاربة التضخم بتخمة المدّخرات والنفقات الحكومية التي أتت بها الجائحة؟ ما أهمية صدمات العرض المتعلقة بالجائحة والغزو الروسي لأوكرانيا؟ تزيد الأهداف المتطوّرة للسياسة النقدية من صعوبة فهم التضخم. فلطالما ركّزت السياسة النقدية على السيطرة على التضخم من خلال تحقيق الاستقرار على مستوى الطلب الكلي. لكن في الآونة الأخيرة، وسّعت المصارف المركزية نطاق أهدافها لتشمل الاستقرار المالي والمخاطر المناخية والجغرافية والشمول الاجتماعي. تلعب نماذج الاقتصاد الكلي دوراً رئيسياً في المساعدة على اجتياز هذا المشهد المعقّد. فالنماذج تساعد صنّاع السياسات على تفسير الملاحظات التجريبية المتعلقة بالحالة الاقتصادية، تأثيرها على الأهداف، وبالتالي مساهمتها في توجيه القرارات.

غير أنّ النماذج التقليدية تتغاضى عن عدم المساواة في الدخل والثروة، مع الافتراض أنّ ما يعود بالنفع على المستهلك العادي لا بدّ أن يعود بالنفع على الاقتصاد ككل. وثمة فئة جديدة من النماذج الكمية ملائمة بشكل خاص لتوجيه القائمين على المصارف المركزية في الإطار الجديد للسياسة النقدية، حيث يمثّل توزيع الثروات والدخل أمراً أساسياً. وتجمع النماذج المعروفة بالنماذج الكينزية الجديدة للوكلاء غير المتجانسين (HANK models) بين نماذج الوكلاء غير المتجانسين (المركّز الرئيسي لخبراء الاقتصاد الكلي في دراسة توزيع الدخل والثروة) وبين النماذج الكينزية الجديدة (الإطار الأساسي لدراسة السياسة النقدية والتغيرات في الطلب الكلي). وتقدّم هذه النماذج دروساً جديدة عن إعادة التوزيع والآثار غير المتجانسة للسياسة النقدية، وتسلب الضوء على الأهداف التقليدية للمصارف المركزية حول السيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار. وفي ما يلي أربعة دروس عامة وبعض الأفكار الأولية حول كيفية مساهمة هذه النماذج الجديدة في توضيح معالم التضخم المرتفع الذي نعيشه حالياً.

**الدرس الأول: التنبؤ بالآثار غير المباشرة للسياسة**  
بيّنت النماذج الجديدة كيف تؤثر السياسة النقدية

الحكومة لهذا العجز ونوعية الأسر التي تتحمل العبء بشكل ملحوظ على الآثار الإجمالية لارتفاع معدلات الفائدة. وهكذا فإن البصمة المالية للسياسة النقدية تحقق المزيد من إعادة التوزيع، التي بدورها تسهم في تضخيم الصدمة أو تخفيفها سواء كانت تحوّل الموارد من المدّخرين إلى المستهلكين أو العكس. ما يؤدّي إلى علاقة وطيدة بين المصارف المركزية ووزارات المالية. فكلّما ازداد الدين العام للحكومة وقصر أجله، كانت البصمة المالية أكبر.

#### الدرس الرابع: الأداة الصحيحة لإعادة التوزيع

ما الذي يعنيه هذا بالنسبة إلى السياسة النقدية؟ تتفق الدراسات المعنية بالسياسة النقدية والمالية المثليين في نماذج هناك على أن منافع الاستقرار الكلي تتضاءل أمام مكاسب التخفيف المباشر من حدّة المعاناة. وتفضّل السياسات المثلى في هذه النماذج أن توجّه بشكل دائم إعادة التوزيع إلى الأسر التي تُنفق أموالها على الاحتياجات الأساسية كالطعام دون القدرة على الادخار في فترات الركود. وقد يميل المرء إلى فهم ذلك على أنه تأكيد لاستخدام السياسة النقدية في تقاسم الازدهار والتخفيف من حدّة الشدائد، لكنّ السياسة النقدية أداة حدّدة لإعادة التوزيع أو التأمين. وتخبّرنا هذه النماذج بأنّ سياسة المالية العامة أكثر ملاءمة لهذا الغرض، كونها قد تكون أكثر دقّة في استهداف المحتاجين للدعم.

في النهاية، لا توجد إجابات واضحة حتى الآن حول الأهمية النسبية لصدّات العرض (بسبب جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا) والتحفيز المالي الكبير في عامي 2020 و2021 والسياسة النقدية التيسيرية في العقد منذ آخر موجة ركود. ولكل عامل من هذه العوامل مكونات توزيعية وآثار غير متجانسة يتعدّر فهمها ضمن قيود النماذج التقليدية. لذلك سيساعد استخدام النماذج الكينزية الجديدة للوكلاء غير المتجانسين على فهم كامل الآثار لهذه الموجة في التاريخ النقدي.

المصدر: Finance & Development, March 2023, "New economic models can help policymakers better understand the effects of their inflation-taming measures"

#### الدرس الثاني: تطفو بعض السفن إلى الأعلى ويغرق البعض الآخر

تتلخّص النظرة التقليدية للسياسة النقدية في أنّه إذا ارتفع المدّ ترتفع معه كلّ السفن. غير أنّ النماذج الكينزية الجديدة ترى ذلك من محض الخيال. فالعديد من قنوات السياسة النقدية لها تأثيرات متباينة ومتعارضة أحياناً على الأسر. فعلى سبيل المثال، تعتمد التأثيرات المباشرة لتغيّرات أسعار الفائدة على ميزانية الأسر: فانخفاض أسعار الفائدة يعود بالنفع على المقترضين الذين تنخفض مدفوعاتهم للفائدة وبالضرر على المدّخرين الذين يعتمدون على الفائدة. وللسياسة النقدية آثارها غير المتجانسة على التضخم. أولاً، يعود التضخم بالنفع على الأسر ذات الديون الإسمية التي يتم إعادة تقييمها نحو الانخفاض. ثانياً، ترتفع أسعار بعض السلع مقارنةً بسلع أخرى، وتستهلك أسر مختلفة هذه السلع بنسب غير متساوية. وأخيراً، فإنّ الآثار غير المباشرة للسياسة النقدية ليست متساوية على دخل الأسر المتاح نظراً لكون بعضها معرّض أكثر لتقلّبات النشاط الاقتصادي الكلي.

وفي نماذج هانك، لا تقتصر أهمية قنوات إعادة التوزيع هذه على دورها في تحديد هوية الرابحين والخاسرين في السياسة النقدية، بل هي في صلب عمل السياسة النقدية، أي أن إعادة التوزيع تحدّد تأثيرها الكمي على الاقتصاد الكلي. وتختلف أيضاً آثار إعادة التوزيع باختلاف البلدان. فعلى سبيل المثال، تزداد قوة هذه الآثار في البلدان التي ترتفع فيها معدلات الفقر أو عدم المساواة. تجرنا النماذج الكينزية الجديدة على الفصل بوضوح بين تحقيق الاستقرار وإعادة التوزيع.

#### الدرس الثالث: أهمية البصمة المالية

ثمّة مفهوم خاطئ آخر منتشر على نطاق واسع يتمثّل بإمكانية فصل السياسة النقدية عن سياسة المالية العامة. من خلال تعريف عدم المساواة في الدخل والثروة، تعيد نماذج هانك تفعيل رابط قوي بينهما، موضحةً كيف تترك السياسة النقدية "بصمات مالية" مهمة. حين يرفع المصرف المركزي معدّلات الفوائد، تزداد كلفة اقتراض الخزينة، ويتعيّن تمويل الزيادة من خلال زيادة الضرائب أو تقليص النفقات في الوقت الحاضر أو في المستقبل. وتؤثّر تفاصيل التوقيت وكيفية تعويض





جمعية مصارف لبنان  
بيروت، الصيفي، شارع غورو، بناية الجمعية  
الرمز البريدي: بيروت 2028 1212 لبنان  
ص.ب. رقم: ٩٧٦ بيروت - لبنان  
هاتف / فاكس : 961 1 970500/ 1  
الموقع الإلكتروني : [WWW.abl.org.lb](http://WWW.abl.org.lb)



Association of Banks in Lebanon



@ABLLebanon



Association of Banks-Lebanon



[abl.org.lb](http://abl.org.lb)

